

**دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي لزيادة الإيرادات
الوطنية في سياق تحقيق رؤية المملكة**

**Integrating the culture of entrepreneurship into the strategies of the
Saudi Council of Ministers to increase national revenues in the context
of achieving the Kingdom's vision**

إعداد

فيصل مطلق البتال

ماجستير ريادة الأعمال

232002362

إشراف الدكتور

أحمد راجح

قُدِّمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في ريادة الأعمال/ جامعة الجميع

الذكية ميد أوشن

قائمة المحتويات

28-1	الفصل الأول: الإطار التمهيدي للدراسة
2	المقدمة
4	مشكلة الدراسة
4	أهمية الدراسة
5	أهداف الدراسة
6	فروض الدراسة
14	مصطلحات الدراسة
15	نوع الدراسة ومنهجها
15	مجتمع الدراسة وعينتها
21	أداة الدراسة
22	إجراءات الصدق والثبات
28	حدود الدراسة
28	الأساليب الإحصائية المستخدمة
46-29	الفصل الثاني: الإطار النظري
30	المبحث الأول: مفهوم ريادة الأعمال ودورها في التنمية الاقتصادية
35	المبحث الثاني: أهمية ريادة الأعمال في سياق رؤية المملكة 2030
68-47	الفصل الثالث: تحليل نتائج الدراسة
48	نتائج السؤال الأول: مدى معرفتك بثقافة ريادة الأعمال في ضوء رؤية المملكة 2030
50	نتائج السؤال الثاني: أهم استراتيجيات ريادة الأعمال من وجهة نظر عينة الدراسة والتي يمكن أن تزيد من الإيرادات الوطنية
52	نتائج المحور الأول: دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي
56	نتائج المحور الثاني: زيادة الإيرادات الوطنية في سياق تحقيق رؤية المملكة 2030

60	نتائج المحور الثالث: تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي
63	نتائج المحور الرابع: دور الحكومة في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال
67	توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي تبعاً لمتغيرات (النوع الاجتماعي، العمر، قطاع العمل، مستوى التعليم، وعدد سنوات الخبرة) للمستجيبين
68	توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي والتأثير المترتب على النمو الاقتصادي والإيرادات الوطنية في سياق تحقيق رؤية المملكة 2030
71-69	الخاتمة
69	أولاً: أبرز النتائج
71	ثانياً: التوصيات
72	ثالثاً: المقترحات البحثية
73	المراجع والمصادر

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للنوع الاجتماعي	16
(2)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للعمر	17
(3)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لقطاع العمل	18
(4)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي	19
(5)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة	20
(6)	صدق البناء لفقرات المحور الأول	22
(7)	صدق البناء لفقرات المحور الثاني	24
(8)	صدق البناء لفقرات المحور الثالث	25
(9)	صدق البناء لفقرات المحور الرابع	26
(10)	ثبات محاور الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ	27
(11)	مدى معرفة عينة الدراسة بثقافة ريادة الأعمال في ضوء رؤية المملكة 2030	48
(12)	أهم استراتيجيات ريادة الأعمال التي يمكن أن تزيد من الإيرادات الوطنية	50
(13)	دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي	53
(14)	نتائج اختبار (Chi^2) للمحور الأول	56
(15)	زيادة الإيرادات الوطنية في سياق تحقيق رؤية المملكة	56
(16)	نتائج اختبار (Chi^2) للمحور الثاني	59
(17)	تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي	60
(18)	نتائج اختبار (Chi^2) للمحور الثالث	63
(19)	دور الحكومة في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال	63
(20)	نتائج اختبار (Chi^2) للمحور الرابع	66
(21)	نتائج اختبار تحليل التباين لفرضية الدراسة الأولى	66
(22)	العلاقة بين دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي وزيادة نمو الإيرادات الوطنية	68

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى تعزيز مستوى المعرفة بثقافة ريادة الأعمال بين المتخصصين في مجال ريادة الأعمال والمشاريع الناشئة في المملكة، والتعرف إلى الاستراتيجيات الأكثر فعالية التي يجب أن يركز عليها مجلس الوزراء لتعزيز ريادة الأعمال وزيادة الإيرادات الوطنية، ودور مجلس الوزراء السعودي في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال، ومدى تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي والإيرادات الوطنية في سياق رؤية المملكة 2030.

ونظراً لأن لطبيعة الدراسة الحالية تهدف إلى وصف وتحليل الظاهرة محل البحث، فقد اعتمدت على منهج المسح الميداني لرصد خصائص وسمات الظاهرة المراد دراستها، من خلال جمع البيانات عنها، وتحليل جميع عناصرها وأبعادها وتفاعلاتها اعتماداً على منهج المسح بالعينة، على عينة متاحة تمثلت بـ (70) مفردة، موزعين على النحو الآتي: (35) مفردة من الأكاديميين الاقتصاديين، (35) من الممارسين للعمل الاقتصادي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى معرفة متقدم بثقافة ريادة الأعمال لدى غالبية المشاركين في العينة، حيث أفاد 65.7% منهم بأن لديهم معرفة كافية بثقافة ريادة الأعمال في ضوء رؤية المملكة 2030، وهو ما يعني الأهمية الكبيرة التي توليها السياسات السعودية لريادة الأعمال كعنصر حيوي في استراتيجيتها الاقتصادية والتنموية؛ وبأن هناك وعياً متزايداً بين أفراد العينة حول أهمية الاستفادة في ريادة الأعمال كوسيلة لزيادة الإيرادات الوطنية، مما يدل على تقدير العينة للأثر طويل المدى للاستدامة على الاقتصاد الوطني وتحقيق الأهداف المستدامة ضمن رؤية المملكة 2030.

وتوصي الدراسة بالعمل على توسيع برامج التوعية والتعليم بريادة الأعمال لشمول المزيد من الفئات المجتمعية، وذلك لتعزيز الفهم والإقبال على ريادة الأعمال بشكل أوسع، ودمج مفاهيم الاستفادة ضمن الاستراتيجيات الريادية لزيادة الإيرادات الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تشجيع المشاريع الريادية التي تعتمد على الابتكارات المستدامة والصديقة للبيئة.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال، مجلس الوزراء السعودي، الإيرادات الوطنية السعودية، رؤية المملكة 2030.

Abstract

The aim of this study was to explore the enhancement of entrepreneurial culture knowledge among professionals in the field of entrepreneurship and startups in the Kingdom. It sought to identify the most effective strategies that the Saudi Cabinet should focus on to boost entrepreneurship and increase national revenue, as well as to understand the role of the Saudi Cabinet in promoting entrepreneurial culture and the extent of entrepreneurship's impact on economic growth and national revenues within the context of Saudi Vision 2030.

Given the nature of this study, which aimed to describe and analyze the phenomenon under investigation, it relied on a field survey method to monitor the characteristics and attributes of the phenomenon. Data were collected and analyzed, encompassing all elements, dimensions, and interactions based on a sample survey method. The sample comprised 70 individuals, evenly divided between 35 academic economists and 35 economic practitioners.

The results revealed an advanced level of knowledge about entrepreneurial culture among the majority of the sample participants. Specifically, 65.7% reported having sufficient knowledge of entrepreneurial culture in light of Saudi Vision 2030. This underscores the significant importance that Saudi policies place on entrepreneurship as a vital component of its economic and developmental strategy. Additionally, there was a growing awareness among the sample about the importance of sustainability in entrepreneurship as a means to increase national revenues, indicating the sample's appreciation for the long-term impact of sustainability on the national economy and the achievement of sustainable goals under Saudi Vision 2030.

The study recommends expanding educational and awareness programs on entrepreneurship to include more societal groups to enhance understanding and interest in entrepreneurship more broadly. It also suggests integrating sustainability concepts within entrepreneurial strategies to increase national revenue and achieve sustainable development through encouraging entrepreneurial projects that rely on sustainable and environmentally friendly innovations.

Keywords: Entrepreneurship, Saudi Cabinet, Saudi national revenues, Saudi Vision 2030.

الفصل الأول

الإطار التمهيدي للدراسة

- المبحث الأول: مفهوم ريادة الأعمال ودورها في التنمية الاقتصادية
- المبحث الثاني: أهمية ريادة الأعمال في سياق رؤية المملكة 2030

المقدمة

تتطلب تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 تبني استراتيجيات متكاملة ومبتكرة لزيادة الإيرادات الوطنية وتعزيز الاقتصاد المحلي. من بين العوامل الرئيسية التي يمكن أن تسهم في تحقيق هذه الأهداف هي دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي. يعد تعزيز روح ريادة الأعمال ودعم رواد الأعمال جزءًا أساسيًا من بناء اقتصاد مستدام ومتنوع في المملكة.

منذ إطلاق رؤية المملكة 2030، اتخذت السعودية خطوات كبيرة نحو تحقيق أهدافها في تنويع مصادر الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف بنجاح، ينبغي على مجلس الوزراء السعودي أن يدمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجياته. فقد أظهرت الدراسات أن تعزيز الابتكار وريادة الأعمال يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والابتكار، وتعزيز القدرة التنافسية للدولة.

سيكون تطبيق هذه الثقافة ضروريًا للتحول من اقتصاد يعتمد بشكل رئيسي على النفط إلى اقتصاد متنوع ومبتكر. ومن خلال إشراك الشباب والمبتكرين والمشاريع الناشئة، يمكن تعزيز القدرة التنافسية وتحفيز النمو الاقتصادي بشكل ملموس.

يمكن لريادة الأعمال تعزيز الابتكار والإبداع من خلال تشجيع الأفكار الجديدة وتطوير الحلول الابتكارية للتحديات الاقتصادية والاجتماعية ويمكن للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورًا مهمًا في تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية حيث ان تعزيز ثقافة ريادة الأعمال يمكن أن يساهم في جذب المستثمرين الأجانب وتحفيزهم على الاستثمار في المشاريع والشركات الناشئة في المملكة وذلك بتشجيع ريادة الأعمال، يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنويع الاقتصاد وتعزيز المرونة والتكيف مع التحديات

الاقتصادية، وينبغي على الحكومة توفير بنية تحتية رقمية قوية تدعم نمو الشركات الناشئة وتسهيل الابتكار وتطوير الأعمال والعمل على تطوير برامج دعم متكاملة تشمل التمويل والتدريب والاستشارات لمساعدة رواد الأعمال على تطوير أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع ناجحة وعلى الحكومة الاستثمار في التعليم والتدريب على ريادة الأعمال لتمكين الشباب والمبتكرين وتطوير مهاراتهم في هذا المجال ويجب تشجيع ثقافة الفشل البناء التي تعزز التعلم والتطور وتشجع على تجربة الأفكار الجديدة دون خوف من الفشل حيث يمكن لدمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي أن يسهم بشكل كبير في تحقيق رؤية المملكة 2030 من خلال زيادة الإيرادات الوطنية وتعزيز الاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية المستدامة.

وتعود الجذور التاريخية حول دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي إلى تحولات اقتصادية واجتماعية تاريخية في المملكة. يعود ذلك أساساً إلى تطور الاقتصاد السعودي وانتقاله من الاعتماد الكلي على النفط إلى تنويع مصادر الدخل. من خلال هذا التحول، بدأت الحكومة السعودية في التركيز على تعزيز روح ريادة الأعمال كجزء أساسي من استراتيجيات التنمية الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، تعكس التطورات الاجتماعية مثل زيادة دور الشباب في المجتمع والاهتمام المتزايد بالابتكار وريادة الأعمال، ضرورة تبني سياسات حكومية تدعم وتشجع على تطوير المشاريع الريادية والمبتكرة. من هنا، تنطلق أهمية استراتيجيات تعزيز ريادة الأعمال من جذور تاريخية متعددة في السعودية، وتعكس تطورات الاقتصاد والمجتمع في البلاد.

وتعتبر ريادة الأعمال ودمجها في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي من أهم العوامل التي يمكن أن تساهم في تحقيق رؤية المملكة 2030. إذ يشكل التحول نحو اقتصاد متنوع ومبتكر أساساً حيوياً لتحقيق الأهداف الوطنية في التنمية المستدامة وتوطين الصناعة وتحفيز الاستثمارات

الوطنية والأجنبية. وبالتالي، فإن فهم جذور هذا الموضوع وأهميته التاريخية يعتبران أساسيين للتأكيد على الضرورة الملحة لتبني ثقافة ريادة الأعمال في السياسات والاستراتيجيات الحكومية.

مشكلة الدراسة

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعزيز ثقافة ريادة الأعمال كركيزة أساسية في استراتيجياتها الوطنية لزيادة الإيرادات ودعم تحقيق رؤية 2030، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها مجلس الوزراء في هذا المجال، إلا أن التحديات تظل ملموسة، حيث تشير الدراسات والاستطلاعات إلى وجود نقص في المعرفة الشاملة بثقافة ريادة الأعمال بين رواد الأعمال، بالإضافة إلى تباين في فعالية استراتيجيات دعم ريادة الأعمال؛ وهو ما يعيق الاستفادة القصوى من المبادرات المطروحة لتعزيز الإيرادات الوطنية.

وبالتالي تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي: كيف يمكن لمجلس الوزراء السعودي تحسين دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجياته لزيادة الإيرادات الوطنية وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة بأنها تتناول موضوعاً هاماً من الموضوعات الجديدة في حقل دراسات ريادة الأعمال المتعلقة بتأثيراتها على الاقتصاديات الوطنية، كما وتبرز أهميتها من كونها محاولة لرصد آراء عينة من الخبراء والمتخصصين في مجال ريادة الأعمال نحو دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي بهدف زيادة الإيرادات الوطنية؛ ويمكن توضيح ذلك من خلال:

1. أنها تعتبر أداة أساسية لتحديد العوامل التي قد تعيق تحقيق رؤية المملكة 2030، وبالتالي،

تساعد في تحديد الخطوات اللازمة لدمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس

الوزراء السعودي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحويل الاقتصاد السعودي.

2. من خلال فهم التحديات والفرص المتعلقة بريادة الأعمال، يمكن للدراسة أن تساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي عن طريق دعم رواد الأعمال وتشجيع الابتكار وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة.
3. يمكن للدراسة أن تلعب دورًا في تعزيز التنمية المستدامة عن طريق تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
4. من خلال التركيز على ريادة الأعمال، يمكن للدراسة أن تساهم في تعزيز روح الابتكار والإبداع في المجتمع السعودي، وبالتالي، تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.
5. باعتبار ريادة الأعمال مفتاحًا لجذب الاستثمارات الأجنبية، يمكن للدراسة أن تعزز جاذبية الاقتصاد السعودي للمستثمرين الأجانب وتعزز التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة التعرف إلى: "دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي لزيادة الإيرادات الوطنية في سياق تحقيق رؤية المملكة 2030"، ويتفرع عن هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في:

1. التعرف إلى تعزيز مستوى المعرفة بثقافة ريادة الأعمال بين المتخصصين في مجال ريادة الأعمال والمشاريع الناشئة في المملكة؟
2. التعرف إلى الاستراتيجيات الأكثر فعالية التي يجب أن يركز عليها مجلس الوزراء لتعزيز ريادة الأعمال وزيادة الإيرادات الوطنية؟
3. التعرف إلى دور مجلس الوزراء السعودي في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتأثير ذلك على زيادة الإيرادات في سياق رؤية المملكة 2030؟

تساؤلات الدراسة:

يتفرع عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية وذلك على النحو التالي:

1. كيف يمكن تعزيز مستوى المعرفة بثقافة ريادة الأعمال بين المواطنين والمشاريع الناشئة في

المملكة؟

2. ما هي الاستراتيجيات الأكثر فعالية التي يجب أن يركز عليها مجلس الوزراء لتعزيز ريادة

الأعمال وزيادة الإيرادات الوطنية؟

3. ما دور مجلس الوزراء السعودي في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتأثير ذلك على زيادة

الإيرادات في سياق رؤية المملكة 2030؟

فروض الدراسة:

بناء على أهداف وأسئلة الدراسة، فإنّ فروض الدراسة تتمثل بما يلي:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 في مدى دمج ثقافة ريادة الأعمال

في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي وزيادة الإيرادات الوطنية تبعاً لمتغيرات (النوع

الاجتماعي، العمر، قطاع العمل، مستوى التعليم، وعدد سنوات الخبرة) للمستجيبين.

2. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين مستوى دمج ثقافة ريادة الأعمال في

استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي والتأثير المترتب على النمو الاقتصادي والإيرادات

الوطنية في سياق تحقيق رؤية المملكة 2030.

الدراسات السابقة

تم البحث في مصادر المعلومات المكتبية والإلكترونية عن الدراسات السابقة المتعلقة

بموضوع الدراسة الحالية، وذلك للاستفادة منها في صياغة أهداف الدراسة وأدواتها ومنهجها،

بالإضافة إلى معرفة أبرز نتائجها والتعليق عليها من حيث أوجه الاختلاف والتشابه وأوجه التميز؛

وقد تم استعراض الدراسات السابقة حسب التسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم، ولكي تكون

الدراسات شاملة فقد تم اختيار دراسات عربية وأخرى أجنبية، وذلك على النحو التالي:

1. الدراسات العربية:

دراسة عرقوب (2023) بعنوان: دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم ريادة الأعمال الرقمية

دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم ريادة الأعمال الرقمية

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور حاضنات الأعمال الجديدة في دعم ريادة الأعمال الرقمية، على أساس أن هذه الأخيرة أصبحت تتجه نحو جديدا لرواد الأعمال لتجسيد أفكارهم الإبداعية، بعيداً عن الطرق التقليدية في إنشاء المشاريع. كما ركزت الدراسة على إبراز أهمية هذه الحاضنات كآلية لتعزيز ريادة الأعمال في رواد الأعمال، لمجموعة من التسهيلات والمساندة والاستشارة الرقمية لرواد الأعمال، في ظل زيادة الطلب الرقمي على الخدمات والمنتجات، حيث تغيرت بيئة الأعمال والاعتماد الرقمي، ممارسة الأنشطة في انتشار ريادة الأعمال رقمياً بنسبة معتبرة تجاوزت الـ 70 نقطة. وفي النهاية توصلت الدراسة إلى أن حاضنات الأعمال الجامعية المتميزة التي تساهم في النهوض بريادة الأعمال الرقمية المتخصصة في الشباب الجامعيين، وذلك بتفعيل خدمات هذه الحاضنات الطبية وتجديدها، والتوعية بأهمية ريادة الأعمال الرقمية للعيادات الثقافية فيما بينهم. الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال الجامعية، ريادة الأعمال الرقمية، رواد الأعمال، طلاب.

دراسة البراشدية والظفري (2023). بعنوان: اتجاهات طلبة التعليم العالي بسلطنة عمان نحو

ريادة الأعمال وتحدياتها والحلول المقترحة

هدفت الدراسة التعرف إلى اتجاهات طلبة التعليم العالي نحو ريادة الأعمال، والكشف عما إذا وجدت فروق دالة إحصائية في اتجاهات الطلبة نحو ريادة الأعمال تعزى إلى متغيرات الجنس، والمؤسسة التعليمية، والمستوى الاقتصادي للأسرة، والمعدل التراكمي للطلاب. كما تهدف إلى استقصاء أهم التحديات التي تواجه الشباب العمانيين في مجال ريادة الأعمال والحلول الممكنة لها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ وُزعت استبانتان، هما استبانة اتجاهات طلبة التعليم

العالي نحو ريادة الأعمال، واستبانة تحديات ريادة الأعمال وحلولها. طبقت الدراسة على عينة عشوائية طبقية مكونة من (1152) طالبًا وطالبة، (629 منهم إناث، و523 ذكور). أسفرت نتائج الدراسة عن وجود اتجاهات إيجابية مرتفعة نحو ريادة الأعمال لدى طلبة التعليم العالي في السلطنة، ولكن لم تظهر فروقًا دالة إحصائية في اتجاهات طلبة التعليم العالي نحو ريادة الأعمال تعزى إلى المستوى الاقتصادي، والمعدل التراكمي للطلاب. كما ظهرت فروق دالة إحصائية بين الجنسين في الاتجاه نحو ريادة الأعمال في بُعدَي الإبداع والاستقلالية لصالح الإناث، وفي متغير المؤسسة التعليمية لصالح جامعة السلطان قابوس. كما جاءت متوسطات التحديات التي تواجه الشباب العمانيين في مجال ريادة الأعمال بدرجة مرتفعة ودالة إحصائية، ويمكن ترتيبها من حيث الأهمية على النحو الآتي: التحديات الفنية والإدارية لرائد الأعمال، ثم تحديات البيئة الاستثمارية، ثم التحديات المجتمعية. أسفر التحليل الموضوعي للحلول التي اقترحها الطلبة عن سبعة حلول رئيسة، هي: التدريب 33%، وسن القوانين المنظمة لقطاع ريادة الأعمال 20.7%، والتوعية 20%، والتمويل 19.8%، والإشراف والمتابعة 3.6%، والتعليم الريادي 1.6%، وتحفيز رواد الأعمال وتسويق منتجاتهم 1.3%.

دراسة الحربي والمطرفي (2022). بعنوان: توجهات السياسة التعليمية في المملكة العربية

السعودية وفق نظام الجامعات الجديد في ضوء مؤشرات الريادة العالمية دراسة تحليلية

يهدف البحث الحالي الى تحليل توجهات السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية وفق نظام الجامعات الجديد في ضوء مؤشرات الريادة العالمية وذلك من خلال استعراض نظام الجامعات الجديد من اجل الاستدلال على مؤشرات الريادة في بنود ومواد النظام الجديد. ويأتي هذا العمل ليحلل سياسات التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء معايير الريادة، وذلك بهدف التعرف على

معالم السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية وفق مشروع نظام الجامعات الجديد، بهدف الخروج بتوصيات تدعم التحول نحو الريادة.

دراسة عطية (2021) بعنوان: متطلبات تنمية ثقافة ريادة الأعمال بجامعة الملك خالد من وجهة نظر القيادات الأكاديمية

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أهم المتطلبات اللازمة لتنمية ثقافة ريادة الأعمال في جامعة الملك خالد من وجهة نظر القيادات الأكاديمية، والكشف عن واقع تحقيقها والمعوقات التي تحول دون ذلك، ومعرفة ما إذا كانت هناك إحصائياً وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات القيادات الأكاديمية في جامعة الملك خالد نحو ذلك وفقاً لمتغيرات: الدرجة العلمية، سنوات الخبرة في القيادة الأكاديمية، التخصص، فضلاً عن اقتراح رؤية لتحقيق تلك المتطلبات. واستخدم البحث المنهج الوصفي من خلال استبانة تم تطبيقها على عينة عشوائية بسيطة مكونة من (123) من القيادات الأكاديمية بجامعة الملك خالد. وأظهرت نتائج البحث أن درجة أهمية جميع متطلبات تنمية ثقافة ريادة الأعمال تراوحت من كبيرة إلى كبيرة جداً، إلا أن درجة الإنجاز كانت ضعيفة، وأن درجة المعوقات كانت كبيرة. واقترحت الدراسة رؤية لتحسين دور جامعة الملك خالد في نشر وتنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى طلابها، وزيادة قدرتها على مواجهة المعوقات التي تواجهها في توجيه الطلاب للمشاريع الريادية.

دراسة الحاج (2020)، بعنوان: إعادة ابتكار الحكومة :دراسة تحليلية لتجربة المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية (2030)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافق ما تقوم به الحكومة السعودية وفقاً لرؤيتها الوطنية (2030) مع مفهوم إعادة ابتكار الحكومة بأبعاده وخصائصه المختلفة. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لجمع ودراسة الوثائق والبيانات الرسمية الخاصة بعملية الإصلاح الإداري

في المملكة كالسياسات والبرامج والمبادرات والممارسات الصادرة عن الحكومة. ومن خلال عملية التحليل والمقارنة تم التوصل إلى عدة استنتاجات، منها أن الحكومة السعودية تقوم بجهود ضخمة لإنجاز أوسع حركة إصلاح حكومي، وأن مما تقوم به يتوافق إلى حد كبير مع معايير وخصائص مفهوم إعادة ابتكار الحكومة والحكومة الريادية، ويبدو تجسيدا واقعياً لها، مع بعض التفاوت في تطبيق تلك المعايير؛ حيث يأتي في المقدمة أنها حكومة ذات رسالة محددة بوضوح في رؤية (2030) ، وأنها حكومة تحفيز من خلال دعمها وتحفيزها للقطاع الخاص، والتوجه نحو التخصصية والشراكة معه وتهيئة البيئة الاستثمارية، وأن تصبح حكومة نتائج، وذلك من خلال تبنيها نظام إدارة الأداء الوظيفي، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، وأن تكون حكومة إيراد من خلال تعظيم وتنويع الإيرادات العامة، وفرض ضرائب ورسوم جديدة على الخدمات في قطاعات التعليم والصحة والكهرباء والعمالة الوافدة، وأن تصبح حكومة مدارة بأسلوب القطاع الخاص من خلال استقطاب الكفاءات الناجحة في القطاع الخاص للعمل لدى القطاع العام، وأن تتحول إلى حكومة مشروعات، وذلك من خلال إنشاء وتمويل عدد من المشروعات الاستراتيجية، وأن تصبح حكومة لامركزية من خلال تفويض صلاحياتها للأجهزة والمستويات الإدارية الأدنى كلما أمكن، وأن تغدو حكومة ذات منظور استراتيجي في التعامل مع المشكلات والأزمات قبل وقوعها، من خلال تأسيس عدد من المراكز المتخصصة، كما تسعى لأن تكون حكومة موجهة بالعملاء من المواطنين والمقيمين طالبي الخدمات العامة عبر : عدة قنوات وتطبيقات تبنتها الأجهزة الحكومية، وأن تكون حكومة تنافسية تتنافس مؤسساتها بعضها مع بعض، ومع القطاع الخاص على تقديم الخدمات العامة. كذلك توصلت الدراسة إلى وجود نقاط تشابه بين التجربة السعودية والتجربة الأمريكية في مجال إعادة ابتكار الحكومة من حيث المنطلقات والأهداف والأدوات.

دراسة موسى (2018). بعنوان: منظومة ريادة الأعمال بجامعات كل من سنغافورة وتايوان والمملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة.

تستهدف هذه الدراسة استكشاف وتطوير تصور مفصل لتعزيز منظومة ريادة الأعمال في الجامعات السعودية، وذلك من خلال دراسة مقارنة تشمل منظومات ريادة الأعمال في جامعات بارزة بكل من سنغافورة وتايوان. الهدف الأساسي هو الكشف عن أفضل الممارسات والاستراتيجيات التي يمكن أن تساهم في تطوير البيئة الريادية بالجامعات السعودية، وذلك بناء على النجاحات الملموسة في الدول المذكورة.

ولتحقيق هذا الهدف، تم الاعتماد على المنهج المقارن، وفق مدخل بيريداي، الذي يسمح بتحليل شامل ومعمق للعديد من المتغيرات الأساسية مثل الفلسفة التعليمية، الأهداف الاستراتيجية، البرامج المعتمدة، الأنشطة والفعاليات الطلابية، بالإضافة إلى أساليب الإدارة وآليات التمويل في كل من النظم الجامعية الثلاث. وقد أكدت الدراسة على أهمية تكيف هذه الممارسات مع السياق الثقافي والاجتماعي الخاص بالمملكة العربية السعودية. تُظهر البيانات أن تبني مقاربات مبتكرة في البرامج التعليمية والفعاليات الريادية، مع تعزيز الموارد المالية وتحسين الهياكل الإدارية، يمكن أن يرفع من كفاءة وفاعلية منظومة ريادة الأعمال في الجامعات السعودية. بناءً على ذلك، قدمت الدراسة تصورًا مقترحًا لتحسين هذه المنظومة، والذي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمملكة، مما يساهم في توجيه الجهود نحو تحقيق تطور ملموس في القطاع الريادي الجامعي.

2. الدراسات الأجنبية:

دراسة دوران وآخرون (Doran, et.al, 2018) بعنوان: The role of entrepreneurship in stimulating economic growth in developed and developing countries

تحلل هذه الدراسة ما إذا كان المقاييس المختلفة لريادة الأعمال يمكن أن تفسر النمو الاقتصادي. ويستخدم 14 مؤشرًا مختلفًا لريادة الأعمال لتحليل مساهمة نشاط ريادة الأعمال والتطلعات والمواقف في الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ويدرس أيضًا ما إذا كانت أهمية ريادة الأعمال تختلف بين البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان المتوسطة/المنخفضة الدخل. تم استخدام مجموعة غير متوازنة من 55 دولة خلال الفترة الزمنية 2004-2011. يتم استخدام أربعة عشر مؤشرًا مختلفًا لريادة الأعمال ويتم تكييفها في ثلاثة مكونات باستخدام تحليل المكونات الأساسية. ويتم بعد ذلك استخدام تحليل الانحدار لتقييم ما إذا كانت هذه المكونات الثلاثة المختلفة لريادة الأعمال هي التي تدفع النمو الاقتصادي. وتشير النتائج إلى أن مواقف ريادة الأعمال وجدت أنها تحفز الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلدان ذات الدخل المرتفع، في حين وجد أن نشاط ريادة الأعمال له تأثير سلبي في الاقتصادات المتوسطة/المنخفضة الدخل.

دراسة آنكور (Anchor, 2013) بعنوان Competitive priorities and competitive advantage in Jordanian manufacturing"

هدفت هذه الدراسة إلى الاستطلاع على مؤشرات التفوق التنافسي التكلفة المرونة، الجودة (والتوصيل) مع الصناعات الأردنية وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو ان هذه المؤشرات سهلت العمليات الاستراتيجية التصنيعية وبأن جودة المرونة، التكلفة والتوصيل تؤثر ايجابيا بالتفوق التنافسي في الصناعات الاردنية.

دراسة تونر (Toner, 2011) بعنوان: Workforce skills and innovation

أهم ما استخلص من هذه الدراسة هو الدليل الواضح على وجود علاقة قوية داخلية بين الطلب العالي على وجود قدر كافي من التعليم المهارات بما يتماشى مع أهمية الابداع في المنظمة ومنافع تلك المهارات لعملية الابداع واهمها: التسريع في عملية التغيير التقني في المؤسسة التأقلم السريع مع التغييرات الحاصلة في المنظمة ما اذا كان الموظف مبدع يعتبر أمر تكميلي للاستثمار البشري وأخيرا انه يمكن تطبيق مهارات دراسات المنظمة, واهم خلاصة تطرق اليها الباحث هي : انه كلما زادت مهارات والاستثمار فيها تزيد المرونة الوظيفية في المؤسسة, وأن المؤسسات التي تستثمر بالإبداع لها عائدا على في الاستثمار البشري التطور في التوعية المنتجة نتيجة لتلك الابداعات.

التعليق على الدراسات السابقة

قام الباحث بالتعليق على الدراسات السابقة من خلال بيان أوجه الاختلاف وأوجه التشابه ومن ثم ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، وذلك على النحو التالي:

أوجه التشابه:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تركيزها على ريادة الأعمال والتعليم في تعزيز الاقتصاد والتعليم، كدراسة الحربي والمطرفي (2022)، وعطية (2021) التي تناولت السياسات التعليمية وثقافة ريادة الأعمال في الجامعات، مما يظهر تقاطعًا مع الدراسة الحالية في اهتمامها بتحليل ودمج ريادة الأعمال في الاستراتيجيات الوطنية.

كما تتشابه مع الدراسات السابقة في استخدام منهجيات مماثلة، فالدراسات التي تم استعراضها تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي وتجميع البيانات عبر استبيانات أو مراجعة وثائقية، ما يشير إلى نمط شائع في تحليل الظواهر المتعلقة بريادة الأعمال والتعليم.

أوجه الاختلاف:

تركز الدراسة الحالية بشكل خاص على السعودية في سياق رؤية 2030، في حين أن الدراسات الأخرى تشمل أمثلة ومقارنات من دول أخرى مثل سنغافورة وتايوان وعمان، مما يعطي لكل دراسة زاوية فريدة تبعاً للسياق الجغرافي والثقافي.

كما وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في نوعية البحث، فبعض الدراسات مثل البراشدية والظفري (2023) تركز على تحديات وحلول محددة في التعليم العالي، بينما الدراسة الحالية تعمل على تحليل الاستراتيجيات الحكومية في دمج ريادة الأعمال بشكل أوسع.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات بتحليلها لكيفية دمج ثقافة ريادة الأعمال ضمن استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي، مع تركيز خاص على تعزيز الإيرادات الوطنية في إطار رؤية المملكة 2030، ما يعطيها زاوية متكاملة تجمع بين السياسة، الاقتصاد، والتعليم.

مصطلحات الدراسة:

- **ريادة الأعمال:** تعرف ريادة الأعمال بأنها العملية التي يقوم بها فرد أو مجموعة أفراد بتطوير فكرة جديدة وتحويلها إلى مشروع تجاري قابل للتنفيذ، من خلال الابتكار وتحمل المخاطر والسعي لتحقيق الربح، في سياق الاقتصاد السعودي، تشمل ريادة الأعمال أيضاً جهود تطوير المشاريع الناشئة وتعزيز القدرات الريادية بين السكان.
- **استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي:** تشير إلى الخطط والسياسات التي ينتهجها مجلس الوزراء السعودي لتحقيق الأهداف الوطنية المحددة. تشمل هذه الاستراتيجيات تحديد الأولويات، توزيع الموارد، وتنفيذ البرامج الحكومية التي تهدف إلى تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي للمملكة.

- **الإيرادات الوطنية:** تعبر عن مجموع الأموال التي تجنيها الدولة من مصادر متعددة، بما في ذلك الضرائب، الرسوم، الأرباح من المؤسسات الحكومية، والعائدات من الاستثمارات. في سياق المملكة العربية السعودية، تعمل الدولة على تنويع مصادر الإيرادات الوطنية لتقليل الاعتماد على النفط.

- **رؤية المملكة 2030:** هي خطة تنموية شاملة أطلقتها السعودية لتحويل اقتصادها ومجتمعها. تهدف الرؤية إلى تقليل اعتماد المملكة على النفط، تنويع الاقتصاد، وتطوير القطاعات العامة مثل الصحة، التعليم، البنية التحتية، الترفيه والسياحة. تشمل الرؤية أيضاً تعزيز القطاع الخاص وتمكين الشباب والنساء في الاقتصاد.

نوع الدراسة ومنهجها

تتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الكمية الوصفية التي تستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف معين يغلب عليه صفة التحديد، وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها، وتصل عن طريق ذلك إلى إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة المدروسة (المالكي، 2015، ص51).

ونظراً لأن لطبيعة الدراسة الحالية تهدف إلى وصف وتحليل الظاهرة محل البحث، فإنها تعتمد على منهج المسح الميداني لرصد خصائص وسمات الظاهرة المراد دراستها، من خلال جمع البيانات عنها، وتحليل جميع عناصرها وأبعادها وتفاعلاتها اعتماداً على منهج المسح بالعينة (سالم، 2019، ص38).

مجتمع الدراسة وعينتها

يتمثل مجتمع الدراسة من الخبراء الاقتصاديين السعوديين المتخصصين في هذا الحقل سواء أكانوا أكاديميين أو ممارسين للعمل الاقتصادي، ونظراً لأن طبيعة هذا المجتمع يصعب تحديده إحصائياً، ولا يوجد هناك إحصائيات رسمية بأعدادهم، فقد عمد الباحث على اختيار عينة متاحة من

هذا المجتمع تمثّلت بـ (70) مفردة، موزعين على النّحو الآتي: (35) مفردة من الأكاديميين الاقتصاديين، (35) من الممارسين للعمل الاقتصادي؛ وهذه العينة تعد ممثلة للمجتمع المدروس، وتالياً بيان توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لخصائصهم الديموغرافية:

1. النوع الاجتماعي

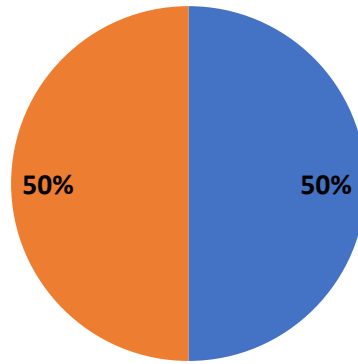
جدول رقم (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للنوع الاجتماعي

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
النوع الاجتماعي	ذكر	35	50%
	أنثى	35	50%
	المجموع	70	100%

شكل (1): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للنوع الاجتماعي

■ ذكر ■ أنثى



تظهر بيانات الجدول السابق رقم (1) والشكل (1) توزيع أفراد عينة الدراسة من الخبراء الاقتصاديين السعوديين وفقاً للنوع الاجتماعي، حيث يشكّل الذكور والإناث كامل العينة، حيث جاءت متساوية (50%) ذكور و (50%) إناث، هذا التوزيع المتساوي بين الذكور والإناث يعكس مقاربة

دقيقة ومتوازنة في اختيار العينة، مما يسهم في تعزيز موثوقية النتائج وجعلها أكثر تمثيلاً لآراء الخبراء الاقتصاديين في السعودية.

وهو ما يشير أيضاً إلى تحولات مهمة في سوق العمل السعودي، حيث تزداد مشاركة المرأة في المجالات الاقتصادية والأكاديمية بشكل ملحوظ، ويعطي انطباعاً عن مد الجهود التي تبذلها الحكومة السعودية في التمكين الاقتصادي للمرأة وفقاً لرؤية المملكة 2030.

2. العمر

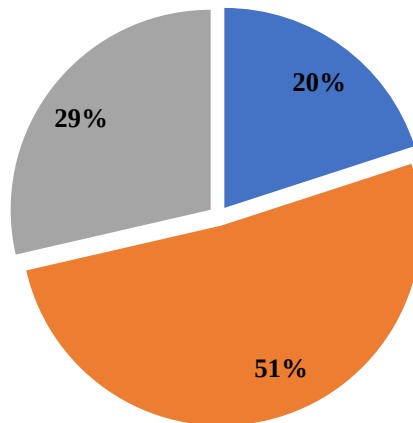
جدول رقم (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للعمر

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
العمر	أقل من 40 سنة	14	20.0%
	من 40-55 سنة	36	51.4%
	أكثر من 55 سنة	20	28.6%
	المجموع	70	100%

شكل (2): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للعمر

■ أقل من 40 سنة ■ من 40-55 سنة ■ أكثر من 55 سنة



تظهر بيانات الجدول السابق رقم (2) والشكل (2) توزيع أفراد عينة الدراسة من الخبراء الاقتصاديين السعوديين وفقاً للعمر، حيث شكّلت الفئة العمرية "من 40 – 55 سنة" أكثر من نصف العينة بنسبة (51.4%) تلتها الفئة العمرية "أكثر من 55 سنة" في حين أنّ أقل نسبة جات للفئة العمرية "أقل من 40 سنة" باق (14) تكراراً نسبة لغت (20%) من إجمالي عينة الدراسة. ومن خلال ما سبق يرى الباحث بأنّ هذه النتائج تعطي لمحة عن الخبرة الكبيرة المتمركزة ضمن الفئة العمرية من "40 إلى 55 سنة"، وهو ما يعني أنّ غالبية الخبراء الاقتصاديين يمتلكون خبرة مهنية وعلمية كبيرة تمكّنهم من إبداء آرائهم حول دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي لزيادة الإيرادات الوطنية.

3. قطاع العمل

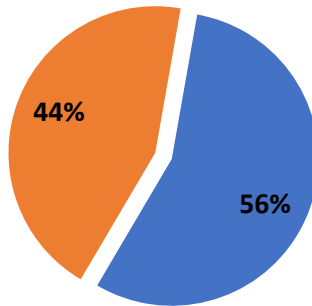
جدول رقم (3)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لقطاع العمل

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
قطاع العمل	حكومي	39	55.7%
	خاص	31	44.3%
	المجموع	70	100%

شكل (3): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لقطاع العمل

■ خاص ■ حكومي



تظهر بيانات الجدول السابق رقم (3) والشكل (3) توزيع أفراد عينة الدراسة من الخبراء الاقتصاديين السعوديين وفقاً لقطاع العمل، حيث يشكّل القطاع الحكومي ما نسبته (55.7%) في حين أنّ القطاع الخاص بلغت نسبته (44.3%) من إجمالي عينة الدراسة.

ويرى الباحث مما سبق بأنّ وجود نسبة أعلى قليلاً من الخبراء العاملين في القطاع الحكومي بنسبة (55.7%)، يمكن أن يعكس الدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، خصوصاً في ظل الجهود الكبيرة للحكومة السعودية في مجالات التنمية الاقتصادية والإصلاحات المالية بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030؛ في حين أنّ نسبة الخبراء من القطاع الخاص تشير إلى أهمية تأثير القطاع الخاص في تحفيز الابتكار والتنافسية بما يتوافق ورؤية المملكة 2030.

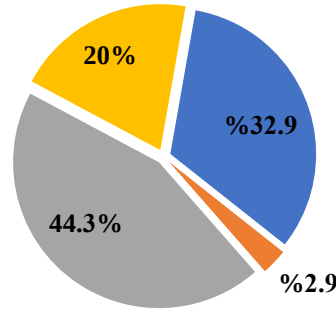
4. المستوى التعليمي

جدول رقم (4)
توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
مستوى التعليم	بكالوريوس	23	32.9%
	دبلوم عالي	2	2.9%
	ماجستير	31	44.3%
	دكتوراه	14	20.0%
	المجموع	70	100%

شكل (4): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي

دكتوراه دبلوم عالي ماجستير بكالوريوس



تظهر بيانات الجدول السابق رقم (4) والشكل (4) توزيع أفراد عينة الدراسة من الخبراء الاقتصاديين السعوديين وفقاً للمستوى التعليمي، حيث شكّل المستوى التعليمي "ماجستير" ما نسبته (44.3%) من إجمالي عينة الدراسة، يليه المستوى التعليمي "بكالوريوس" بنسبة (32.9%)، فالمستوى التعليمي "دكتوراه" بنسبة (20.0%) وفي المرتبة الأخيرة المستوى التعليمي "دبلوم عالي" بنسبة (2.9%) من إجمالي عينة الدراسة.

ومن خلال ما سبق يرى الباحث أنّ غالبية الفئة المستطلعة آراؤهم يتمتعون بالخبرة والمعرفة في مجال تخصصاتهم المتعلقة بريادة الأعمال ودمجها في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي لزيادة الإيرادات الوطنية في سياق تحقيق رؤية المملكة 2030.

5. عدد سنوات الخبرة

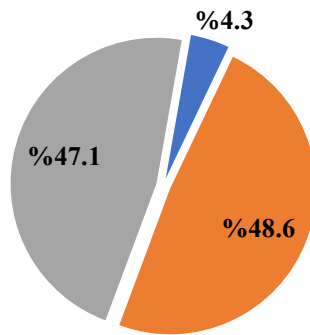
جدول رقم (5)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	3	4.3%
	من 5 – أقل من 10 سنوات	34	48.6%
	10 سنوات فأكثر	33	47.1%
	المجموع	70	100%

شكل (5): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة

■ 10 سنوات فأكثر ■ من 5 – أقل من 10 سنوات ■ أقل من 5 سنوات



تظهر بيانات الجدول السابق رقم (5) والشكل (5) توزيع أفراد عينة الدراسة من الخبراء الاقتصاديين السعوديين وفقاً لعدد سنوات الخبرة، حيث شكّلت الخبرة "من 5 – أقل من 10 سنوات" ما نسبته (48.6%) من إجمالي عينة الدراسة، تلتها الخبرة "10 سنوات فأكثر" بنسبة (47.1%)، وفي المرتبة الأخيرة الخبرة "أقل من 5 سنوات" بنسبة (4.3%) من إجمالي عينة الدراسة.

ومن خلال ما سبق يرى الباحث أنّ هذه النتيجة تعكس قاعدة معرفية واسعة لدى النخبة الاقتصادية من الأكاديميين والمتخصصين في ذات الحقل المتعلق بريادة الأعمال ودورها في زيادة الإيرادات الحكومية في ضوء رؤية المملكة 2030، وهو ما يشير إلى وجود توازن بين الأجيال الجديدة من الخبراء الذين يمكنهم جلب أفكار مبتكرة وتقنيات حديثة، وبين الخبراء ذوي الخبرة الطويلة الذين يمتلكون فهماً عميقاً في دمج ثقافة الابتكار وريادة الأعمال بما ينصب في مصلحة زيادة الإيرادات الحكومية وفقاً لرؤية المملكة 2030.

أداة الدراسة

قام الباحث باستخدام أداة الاستبانة كأداة بحثية لجمع البيانات والمعلومات من المبحوثين، باعتبارها من أكثر الأدوات الملائمة لجمع المعلومات والبيانات الكمية، حيث تم تصميمها في ضوء أهداف وفروض الدراسة، ولتحقيق الأهداف تم تطويرها بناءً على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية؛ وقد تكونت من أربع محاور، هي:

- **المحور الأول:** دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي

- **المحور الثاني:** زيادة الإيرادات الوطنية في سياق تحقيق رؤية المملكة

- **المحور الثالث:** تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي

- **المحور الرابع:** دور الحكومة في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال

إجراءات الصدق والثبات

تمّ التحقق من صدق أداة الدراسة قبل تطبيقها على أفراد العينة من خلال:

1. الصدق الظاهري (Face Validity):

لأغراض التّحقق من الصدق الظّاهري، عُرضت أداة الدّراسة على عدد من أساتذة الجامعات من حملة الدكتوراه والمتخصصين في الحقل الاقتصادي، لإبداء رأيهم في فقراتها من حيث صياغتها اللغوية، ومدى انتماء الفقرات لمجالاتها، وصلاحيّتها للهدف الذي صُمّمت لأجله، وتمّ تعديلها حسب توجيهات المُحكّمين إذ تمّ تغيير وحذف بعض الفقرات، وإجراء تعديلات على صياغتها اللغوية والعلمية، والخروج بالشكل النهائي.

2. صدق البناء (Validity):

ويُقصد به مدى تعبير فقرات كلّ من متغيرات الدّراسة عن المتغير الذي ينتمي إليه، وقد انصبّ الاهتمام على التّأكد من أنّ كلّ مُتغيّر من متغيّرات الدّراسة ممثّل بشكلٍ دقيقٍ بمجموعة من الفقرات والعبارات بصورة مناسبة وأنّها تقيس بالفعل هذا المتغير، وتمّ قياس صدق محتوى الاستبانة بقياس العلاقة بين كلّ فقرة وبين المحور الذي تنتمي إليه، وتمّ استبعاد الفقرات التي يكون معامل ارتباطها ضعيفاً، وتكون دلالتها الإحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ ، كما يلي:

المحور الأول: دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي

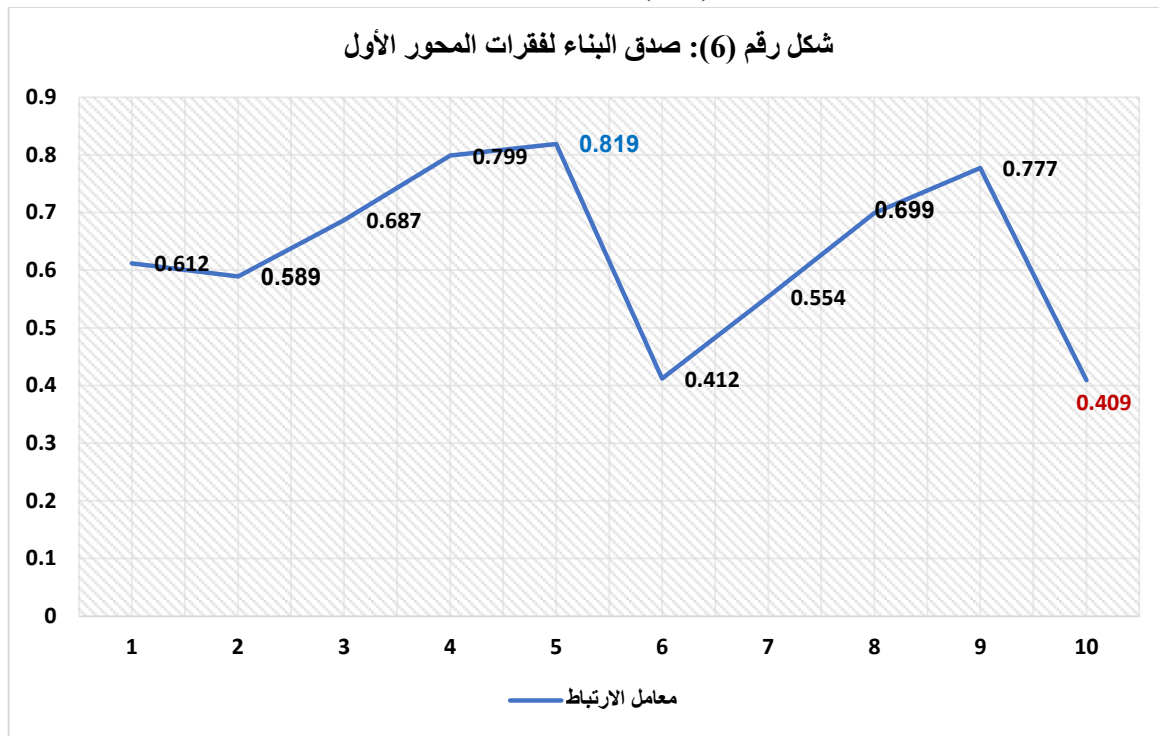
جدول (6)

صدق البناء لفقرات المحور الأول

الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	0.612	**0.00
2	0.589	**0.00

الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
3	0.687	**0.00
4	0.799	**0.00
5	0.819	**0.00
6	0.412	**0.00
7	0.554	**0.00
8	0.699	**0.00
9	0.777	**0.00
10	0.409	**0.00

** دال إحصائياً عند المستوى (0.01)



يتضح من الجدول (6) والشكل (6) أنّ معاملات الارتباط لفقرات أبعاد المحور الأول تراوحت ما بين (0.412) و (0.819)، وهي دالة إحصائية عند المستوى (0.01)، وهذا يشير إلى وجود اتساق داخلي بين فقرات هذا المحور.

المحور الثاني: زيادة الإيرادات الوطنية في سياق تحقيق رؤية المملكة

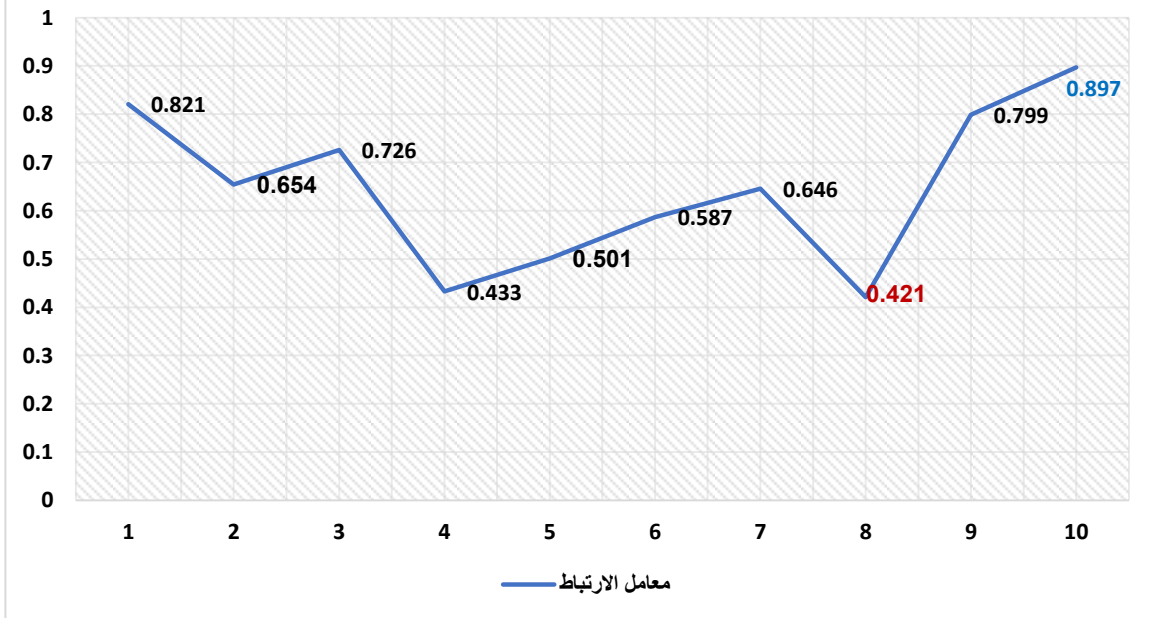
جدول (7)

صدق البناء لفقرات المحور الثاني

الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	0.821	**0.00
2	0.654	**0.00
3	0.726	**0.00
4	0.433	**0.00
5	0.501	**0.00
6	0.587	**0.00
7	0.646	**0.00
8	0.421	**0.00
9	0.799	**0.00
10	0.897	**0.00

** دال إحصائياً عند المستوى (0.01).

شكل رقم (7): صدق البناء لفقرات المحور الثاني



يتّضح من الجدول والشّكل السّابقين أنّ معاملات الارتباط لفقرات أبعاد المحور الثّاني تراوحت ما بين (0.421) و (0.897)، وهي دالّة إحصائيّاً عند المستوى (0.01)، وهذا يشير إلى وجود اتّساق داخلي بين فقرات هذا المحور.

المحور الثالث: تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي

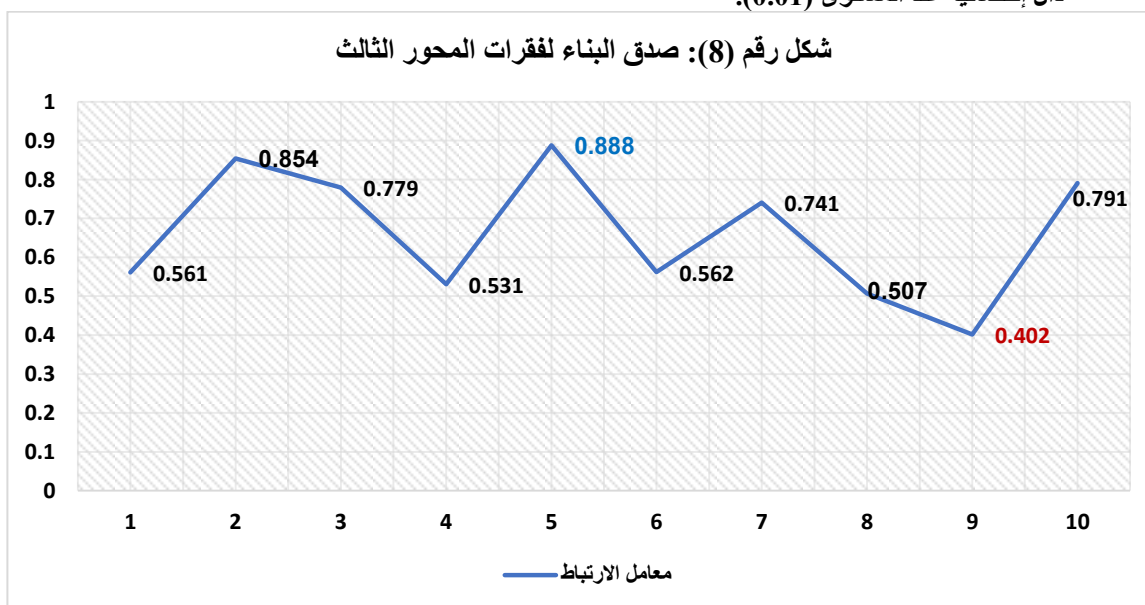
جدول (8)

صدق البناء لفقرات المحور الثالث

الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	0.561	**0.00
2	0.854	**0.00
3	0.779	**0.00
4	0.531	**0.00
5	0.888	**0.00
6	0.562	**0.00
7	0.741	**0.00
8	0.507	**0.00
9	0.402	**0.00
10	0.791	**0.00

** دال إحصائيّاً عند المستوى (0.01).

شكل رقم (8): صدق البناء لفقرات المحور الثالث



يُتَّضح من الجدول والشكل السابقين أنَّ معاملات الارتباط لفقرات أبعاد المحور الثالث تراوحت ما بين (0.402) و (0.888)، وهي دالة إحصائياً عند المستوى (0.01)، وهذا يشير إلى وجود اتساق داخلي بين فقرات هذا المحور.

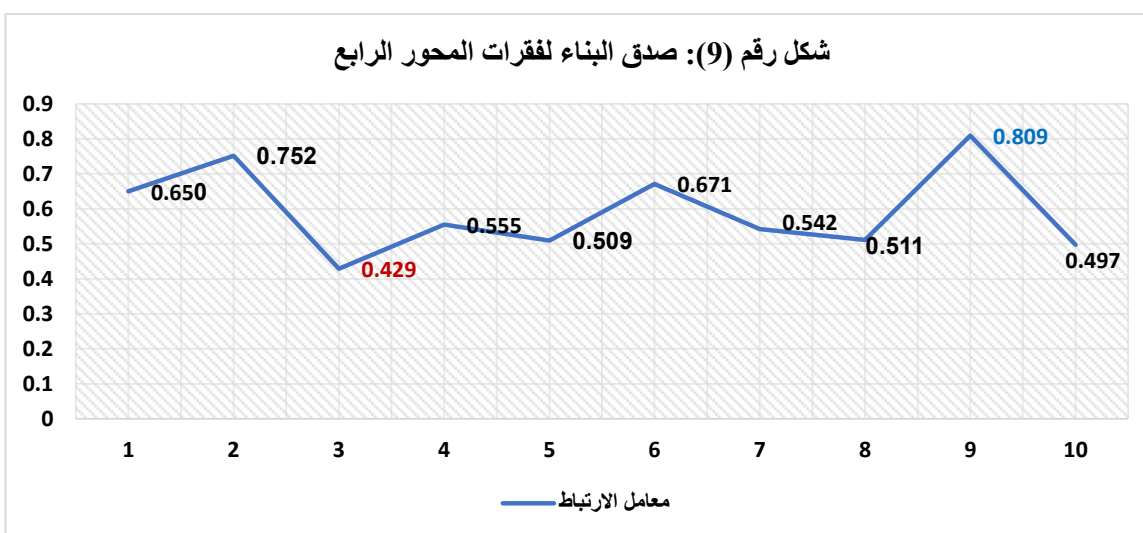
المحور الرابع: دور الحكومة في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال

جدول (9)

صدق البناء لفقرات المحور الرابع

الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	0.650	**0.00
2	0.752	**0.00
3	0.429	**0.00
4	0.555	**0.00
5	0.509	**0.00
6	0.671	**0.00
7	0.542	**0.00
8	0.511	**0.00
9	0.809	**0.00
10	0.497	**0.00

** دال إحصائياً عند المستوى (0.01).



يتّضح من الجدول والشكل السابقين أنّ معاملات الارتباط لفقرات أبعاد المحور الرابع تراوحت ما بين (0.429) و (0.809)، وهي دالّة إحصائياً عند المستوى (0.01)، وهذا يشير إلى وجود اتّساق داخلي بين فقرات هذا المحور.

إجراءات الثّبات:

للتأكد من ثبات أداة الدّراسة تمّ حساب الاتّساق الدّاخلي لجميع محاور الاستبانة وفق معادلة كرونباخ ألفا، بحيث يكون كلّ محور من المحاور متّسقاً مع بنائه الكلي، وقد جاءت النّتائج على النّحو التّالي كما يوضحها الجدول رقم (10):

جدول (10)

ثبات محاور الدّراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ

محاور أداة الدراسة	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	10	0.854
المحور الثاني	10	0.879
المحور الثالث	10	0.733
المحور الرّابع	10	0.832
أداة الدّراسة ككل	40	0.867

تشير نتائج الجدول السابق إلى أنّ معامل كرونباخ ألفا لجميع محاور الدّراسة بلغ (0.867)، كما أنّ معامل كرونباخ ألفا للمحور الأول كان مرتفعاً، إذ بلغ (0.854)، و (0.879) للمحور الثاني، و (0.733) للمحور الثالث، و (0.832) للرّابع؛ واستناداً إلى القاعدة المُشار إليها في معظم الدّراسات الإنسانيّة والتي تشير إلى أنّ قيمة كرونباخ ألفا من (0.70) فأعلى تعني وجود الثّبات، فإنّ جميع القيم كانت أكبر من (70%) وهذا ما يدلّ على تمّتع الفقرات بالثّبات.

حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي لزيادة الإيرادات الوطنية في سياق تحقيق رؤية المملكة.
- **الحدود البشرية:** نخبة من المتخصصين والأكاديميين في الحقل الاقتصادي وريادة الأعمال.
- **الحدود الزمانية:** وتتمثل بالفترة الزمنية لإجراء الدراسة من الفصل الدراسي الثاني 2024/2023.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، قام الباحث باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS – Statistical Package for Social Sciences كما يلي:

1. أساليب الإحصاء الوصفي Descriptive Statistic Measures:

- وذلك لغايات وصف خصائص عينة أفراد الدراسة الديموغرافية والوظيفية، والتي تشمل:
- **التكرارات والنسب المئوية:** لوصف خصائص عينة الدراسة وقياس التوزيعات التكرارية النسبية لهم.
 - **الوسط الحسابي:** لقياس متوسط إجابات المبحوثين عن فقرات الاستبانة.
 - **الانحراف المعياري:** لقياس مدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي.

2. الإحصاء التحليلي:

- معامل الثبات (كرونباخ ألفا) Cronbach Alpha للتعرف على مدى ثبات مقاييس الدراسة.
- قيمة t للتأكد من ثبات الإجابات وعدم عشوائيتها وبالتالي التأكد من صدق النتيجة.
- تحليل التباين الثنائي للكشف عن الفروق بين المتغيرات.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

- المبحث الأول: مفهوم ريادة الأعمال ودورها في التنمية الاقتصادية
- المبحث الثاني: أهمية ريادة الأعمال في سياق رؤية المملكة 2030

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

يتناول هذا الفصل الإطار النظري ذي الصلة بموضوع دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي كآلية لزيادة الإيرادات الوطنية؛ ومن خلاله يسعى الباحث إلى تعريف مفهوم ريادة الأعمال، أبعادها وتطبيقاتها في السياسات العامة وتأثيرها على الابتكار والنمو الاقتصادي؛ وأهمية هذه الريادة في إطار تحقيق رؤية المملكة 2030.

المبحث الأول: مفهوم ريادة الأعمال ودورها في التنمية الاقتصادية

ريادة الأعمال هي مفهوم يشير إلى عملية إنشاء وتطوير مشاريع جديدة ومبتكرة، تتضمن الأفكار والمنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات جديدة في السوق أو تحسن العمليات القائمة. تتضمن هذه العملية مراحل مختلفة من البحث والتطوير والتسويق والتمويل والإدارة، وتتطلب من رواد الأعمال الابتكار والمرونة والتفكير الاستراتيجي.

تعتبر ريادة الأعمال مهمة جداً في تحفيز الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة، حيث تسهم في خلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الابتكار والتقنية، وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات. بشكل عام، تعتبر ريادة الأعمال عملية ديناميكية ومستمرة تسعى إلى تحقيق النجاح والاستمرارية في الأعمال التجارية (المطيري، 2019).

يمكن النظر إلى ريادة الأعمال كثقافة وفلسفة تشجع على التفكير الابتكاري والمبادرة الذاتية في بناء الأعمال وتحقيق النجاح. يتطلب النجاح في ريادة الأعمال العديد من الصفات والمهارات مثل الرؤية الاستراتيجية، والإبداع، والتفكير النقدي، والقدرة على التعامل مع المخاطر والتحديات.

وريادة الأعمال عامل مهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة عن طريق دعم الابتكار وتحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل. وبالتالي، فإن تعزيز ثقافة ريادة الأعمال يعتبر جزءاً أساسياً

من استراتيجيات التنمية الشاملة التي تهدف إلى تعزيز الاقتصاد وتحسين مستوى الحياة للمجتمعات المختلفة في جميع أنحاء العالم.

كما أنّ تشجيع ريادة الأعمال يعزز التنوع الاقتصادي ويساهم في تعزيز المنافسة وتحسين جودة الخدمات والمنتجات المتاحة في السوق. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لريادة الأعمال أن تساهم في حل العديد من التحديات الاجتماعية والبيئية عن طريق تقديم حلول جديدة ومبتكرة؛ ويعتبر تعزيز ريادة الأعمال أمرًا حيويًا لتعزيز التطور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ويعكس القدرة على التكيف والابتكار التي تمثل جوهر التنمية المستدامة في مجتمعاتنا الحديثة.

وريادة الأعمال تمثل أيضًا فرصة للفرد لتحقيق طموحاته الشخصية والمهنية، حيث يمكن للأفراد تحويل أفكارهم وشغفهم إلى مشاريع تجارية ناجحة تساهم في تحقيق أهدافهم الشخصية وتحقيق الاستقلال المالي. (المطيري، 2019)

بالإضافة إلى ذلك، تعزز ريادة الأعمال ثقافة الابتكار والإبداع في المجتمع، مما يؤدي إلى تطوير مجتمعات أكثر ديناميكية ومتطورة تعتمد على الفكر الإبداعي في مواجهة التحديات وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام؛ وتشكل ريادة الأعمال أيضًا فرصة لتعزيز الشباب وتمكينهم، حيث يمكن للشباب الطموح الذين يمتلكون الشغف والإبداع أن يكونوا قادة في إحداث التغيير وتحقيق النجاح في مجتمعاتهم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم ريادة الأعمال في تعزيز النمو الاقتصادي المحلي من خلال خلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية، مما يعزز التنمية المستدامة ويخلق بيئة اقتصادية أكثر ازدهارًا للجميع في المجتمع.

وتعد ريادة الأعمال أيضًا وسيلة لتعزيز الابتكار وتطوير التكنولوجيا، حيث يعمل رواد الأعمال على إيجاد حلول جديدة للتحديات الحالية وتطوير منتجات وخدمات تلبي احتياجات المستهلكين بشكل أفضل وأكثر فعالية؛ بالإضافة إلى ذلك، تشجع ريادة الأعمال على الابتكار

الاجتماعي، حيث يسعى رواد الأعمال إلى تحسين الوضع الاجتماعي والبيئي للمجتمعات المحلية من خلال تقديم حلول مبتكرة لمشكلاتها وتحقيق التغيير الإيجابي فيها (الحشوة، 2012).

دور ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية

ريادة الأعمال هي عملية إنشاء وإدارة مشروع تجاري جديد من أجل تحقيق الأرباح. وهو عامل حاسم في دفع النمو الاقتصادي والتنمية في كل من البلدان المتقدمة والنامية. ويساعد نشاط ريادة الأعمال على خلق فرص عمل جديدة، ويعزز الابتكار، ويحفز المنافسة في السوق، مما يفيد المستهلكين في نهاية المطاف (حسنين، 2021).

1. **رفع مستوى المعيشة:** ومن أهم فوائد ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية أنها ترفع مستوى المعيشة. ومن خلال إنشاء أعمال تجارية ووظائف جديدة، تعمل ريادة الأعمال على تحسين نوعية الحياة لكل من الأفراد والمجتمعات، مما يتيح مسارات لخلق الثروة؛ تعمل ريادة الأعمال على تعزيز فرص التوظيف، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية. والنتيجة هي منتجات وخدمات أفضل، وفي نهاية المطاف، مستهلكون أكثر سعادة (الصبيحي، 2022).

2. **خلق فرص عمل جديدة:** ريادة الأعمال هي مصدر مهم لخلق فرص العمل. من خلال بدء أعمال تجارية جديدة، يخلق رواد الأعمال فرص عمل لأنفسهم وللآخرين. وهذا يساعد على خفض معدلات البطالة وتحسين الرفاه الاقتصادي العام للمجتمع.

وفقاً للمرصد العالمي لريادة الأعمال ، فإن ريادة الأعمال هي المسؤولة عن خلق الملايين من فرص العمل في جميع أنحاء العالم. وهذا مهم بشكل خاص في البلدان النامية، حيث يعد خلق فرص العمل أمراً بالغ الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر (عمّار، 2019).

3. **يساعد على القضاء على الفقر في المناطق المحلية:** يمكن أن تساعد ريادة الأعمال في

القضاء على الفقر في المناطق المحلية. ومن خلال إنشاء أعمال تجارية ووظائف جديدة،

توفر ريادة الأعمال فرصًا للأشخاص لتحسين وضعهم المالي (حسنين، 2021).

وهذا مهم بشكل خاص في البلدان النامية، حيث ينتشر الفقر في كثير من الأحيان. توفر ريادة

الأعمال وسيلة للناس لتحسين رفاههم الاقتصادي، الأمر الذي يمكن أن يؤدي في النهاية إلى التغيير

الاجتماعي والتنمية الشاملة.

4. **يساعد في تنمية المجتمع:** تعتبر ريادة الأعمال مهمة لأنها تلعب أيضًا دورًا حاسمًا في تنمية

المجتمع. ومن خلال إنشاء أعمال تجارية جديدة، يساهم رواد الأعمال في الحيوية

الاقتصادية لمجتمعاتهم. وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار في المجتمع، مما يمكن أن

يؤدي إلى تحسين البنية التحتية والخدمات والمرافق. يمكن أن تساعد ريادة الأعمال أيضًا

في تعزيز الشعور بالفخر المجتمعي والملكية، مما يمكن أن يساهم في التنمية الشاملة

للمجتمع (الصبيحي، 2022).

5. **يوفر الاستقلال الاقتصادي:** توفر ريادة الأعمال الاستقلال الاقتصادي للأفراد

والمدن والبلدان. ومن خلال إنشاء أعمال تجارية جديدة، يستطيع رواد الأعمال

توليد الدخل والمساهمة في الرفاه الاقتصادي العام لمجتمعهم. ويشكل هذا أهمية

خاصة بالنسبة للبلدان النامية، حيث تتركز القوة الاقتصادية غالبًا في أيدي عدد قليل

من الشركات الكبرى (عمار، 2019).

6. فوائد الشركات الناشئة الجديدة التي تدخل السوق: الشركات الناشئة الجديدة التي تدخل

السوق تدفع الابتكار والقدرة التنافسية. إنهم يتحدثون الشركات القائمة لتحسين منتجاتها وخدماتها، الأمر الذي يفيد المستهلكين في نهاية المطاف؛ لا يمكن المبالغة في أهمية الشركات الناشئة الجديدة، لأنها توفر فرص عمل جديدة وتساهم في النمو الاقتصادي الشامل. فهي ضرورية لخلق بيئة أعمال ديناميكية ونابضة بالحياة، والتي تعزز الابتكار والنمو. وبدون الوافدين الجدد، لن تكون الشركات القائمة متحمسة للابتكار ويمكن أن تزبد الأسعار بسبب بناء احتكار واسع النطاق في الصناعات (حسنين، 2021).

7. يشجع استثمار رأس المال: تشجع ريادة الأعمال استثمار رأس المال في كل من المدن

والبلدان. ومن خلال إنشاء أعمال تجارية جديدة، يجذب رواد الأعمال الاستثمار من المصادر المحلية والأجنبية. وقد يؤدي ذلك أيضًا إلى إطلاق العنان لقدرتهم على الوصول إلى أسواق العمل المختلفة وحتى دخول الأسواق الأجنبية في المستقبل (الصبيحي، 2022). ويمكن أن يساهم هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي الشامل للمجتمع، فضلاً عن توفير فرص جديدة لرواد الأعمال والباحثين عن عمل. يعد تكوين رأس المال أمرًا ضروريًا لخلق بيئة أعمال مستدامة ومزدهرة (عمار، 2019).

8. زيادة دخل الفرد (PCI) والنتاج القومي الإجمالي (GNP): ريادة الأعمال هي المحرك

الرئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية. ومن خلال خلق أعمال ووظائف جديدة، تؤدي ريادة الأعمال إلى زيادة في الناتج القومي الإجمالي ودخل الفرد. وهذا مهم بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية، حيث يشكل الفقر والبطالة قضيتين رئيسيتين.

و تلعب ريادة الأعمال أيضًا دورًا مهمًا في تعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة. ومن خلال إنشاء أعمال تجارية جديدة وفرص عمل في مناطق كانت متخلفة في السابق، يمكن لريادة الأعمال أن تساعد في الحد من الفوارق الإقليمية وتعزيز التنمية الشاملة (حسنين، 2021).

المبحث الثاني: أهمية ريادة الأعمال في سياق رؤية المملكة 2030

في سياق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، تأتي ريادة الأعمال بأهمية كبيرة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. تعتبر ريادة الأعمال محركًا رئيسيًا لتحفيز الاقتصاد وتنويعه، حيث تعزز الابتكار وتعمل على جذب الاستثمارات وخلق فرص عمل للشباب. بالإضافة إلى ذلك، تسهم ريادة الأعمال في تطوير البنية التحتية للابتكار والريادة في المملكة، وتعزز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي. من خلال دعم وتشجيع ريادة الأعمال، يمكن للمملكة تحقيق تنمية مستدامة وتحقيق التحول الاقتصادي المطلوب لتحقيق أهداف رؤية 2030.

في إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030، تعتبر ريادة الأعمال أداة حيوية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق التنوع الاقتصادي. تهدف الرؤية إلى تحويل المملكة إلى اقتصاد مبتكر ومتنوع يعتمد على الموارد البشرية والتكنولوجيا، وتعزيز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو والتنمية.

باعتبارها جزءًا من هذه الرؤية، تعمل المملكة على توفير بيئة داعمة ومشجعة لريادة الأعمال، من خلال تبسيط الإجراءات وتعزيز التمويل وتطوير البنية التحتية للابتكار. يعتبر دعم رواد الأعمال وتشجيعهم جزءًا أساسيًا من رؤية المملكة لبناء اقتصاد قوي ومستدام يعمل على تحقيق رفاهية المواطنين وتحقيق التنمية الشاملة (الحشوة، 2012).

في سياق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، تلعب ريادة الأعمال دورًا حيويًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحول الاقتصاد. تعزز ريادة الأعمال التنوع الاقتصادي وتسهم في تحفيز الابتكار وخلق فرص عمل جديدة، مما يسهم في تعزيز التنمية الشاملة وتعزيز الرخاء الاقتصادي للمملكة.

علاوة على ذلك، تساهم ريادة الأعمال في جذب الاستثمارات وتعزيز التعاون الدولي، مما يساهم في تحقيق الريادة الاقتصادية للمملكة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ويعزز مكانتها كلاعب رئيسي في الاقتصاد العالمي المزدهر والمتنامي.

ريادة الأعمال تساهم بشكل كبير في تعزيز الابتكار والتطوير التكنولوجي في المملكة العربية السعودية، مما يعزز قدرتها التنافسية على المستوى العالمي ويدعم تحقيق أهداف الرؤية 2030. من خلال دعم الشباب والمبادرين وتشجيعهم على تحقيق طموحاتهم الريادية، يمكن للمملكة تحقيق تحول اقتصادي مستدام وتحقيق التنمية المستدامة المطلوبة (Charney, 2000).

في إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030، تعتبر ريادة الأعمال عنصرًا أساسيًا لتحقيق التحول الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، حيث تساهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من القطاعات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم ريادة الأعمال في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

في إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030، تمثل ريادة الأعمال ركيزة أساسية لتحقيق الاقتصاد المعرفي والمعرفي، حيث تعزز الابتكار وتنمية الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية التكنولوجية. تساهم ريادة الأعمال في تنويع مصادر الدخل وتعزيز القدرة التنافسية للمملكة على

المستوى العالمي، مما يدعم تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الرخاء والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المملكة.

أساليب زيادة الإيرادات الوطنية

هناك عدة أساليب يمكن استخدامها لزيادة الإيرادات الوطنية، ومن بينها تعزيز النمو الاقتصادي من خلال دعم القطاعات الرئيسية للاقتصاد مثل الصناعة والزراعة والخدمات، وتحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية لتوليد المزيد من الأرباح والإيرادات.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن اتخاذ إجراءات لتعزيز كفاءة الضرائب وتحصيلها، والحد من التهرب الضريبي، وتنويع مصادر الإيرادات الوطنية من خلال تطبيق الرسوم والضرائب على القطاعات الجديدة أو الناشئة، بالإضافة إلى تحسين إدارة الإيرادات الحكومية وتقليل الإنفاق العام غير الضروري. استخدام هذه الإجراءات بشكل فعال يمكن أن يسهم في زيادة الإيرادات الوطنية وتحسين الاقتصاد بشكل عام (Charney, 2000).

إضافة إلى الطرق التقليدية لزيادة الإيرادات الوطنية، يمكن اعتماد استراتيجيات جديدة مثل تنمية القطاعات الاقتصادية الناشئة والمبتكرة مثل التكنولوجيا الحديثة والابتكار، حيث يمكن أن تسهم هذه القطاعات في توليد مصادر جديدة للإيرادات وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد.

علاوة على ذلك، يمكن تعزيز الشراكات الدولية والتجارية من خلال توسيع قاعدة الصادرات وزيادة التبادل التجاري مع الدول الأخرى، مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإيرادات الوطنية عبر زيادة حجم التجارة الخارجية وتنويع مصادر الدخل الوطني. تحقيق هذه الخطوات يعزز استقرار الاقتصاد الوطني ويعزز قدرته على التكيف مع التحديات

الاقتصادية العالمية (المصري، 2010)

تحفيز الابتكار وتطوير الصناعات الإبداعية والتكنولوجية يعتبر أيضًا وسيلة فعّالة لزيادة الإيرادات الوطنية. من خلال دعم البحث والتطوير وتشجيع الشركات على الاستثمار في الابتكار، يمكن توليد مزيد من الأفكار والمنتجات ذات القيمة المضافة التي تعزز القدرة التنافسية للبلد على المستوى العالمي وتزيد من الإيرادات.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام سياسات التحفيز الاقتصادي مثل تقديم الحوافز الضريبية وتخفيض الضرائب للشركات والأفراد الذين يساهمون في تحقيق الأهداف الوطنية المحددة. هذه السياسات تعزز النشاط الاقتصادي وتشجع على الاستثمارات، مما يسهم في زيادة الإيرادات الوطنية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

تطوير قطاع السياحة وتعزيزه يعد أحد السبل الفعّالة لزيادة الإيرادات الوطنية، حيث يمكن لتنوع المنتجات السياحية وتحسين البنية التحتية السياحية أن يجذب المزيد من السياح ويولد إيرادات إضافية من السياحة والخدمات المرتبطة بها.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في القطاعات المختلفة وتحسين جودة الإدارة المالية للدولة، مما يسهم في زيادة الإيرادات الضريبية وتحقيق التوازن في الميزانية العامة وتحسين استخدام الموارد الوطنية بشكل أكثر كفاءة وفعالية (المصري، 2010).

زيادة الإيرادات الوطنية يمكن أن تتحقق أيضًا من خلال تحسين كفاءة جمع الضرائب وتقديم الخدمات الضريبية. من خلال تحديث النظم الضريبية وتشديد الرقابة على التهرب الضريبي وتحسين إجراءات التحصيل، يمكن زيادة الإيرادات الضريبية بشكل فعال.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع الكبرى التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة الإيرادات الوطنية من خلال زيادة

الإنتاجية والنشاط الاقتصادي العام. هذه الخطوات تعزز الاستدامة المالية للدولة وتعزز مكانتها الاقتصادية على المستوى الدولي.

تعزير الصادرات يمكن أن يكون له تأثير كبير على زيادة الإيرادات الوطنية، حيث يمكن لزيادة حجم الصادرات أن تؤدي إلى زيادة الإيرادات من العملات الأجنبية وتعزير التوازن التجاري للبلد.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز الشراكات الاقتصادية مع الدول الأخرى وتوقيع الاتفاقيات التجارية والاقتصادية، مما يمكن أن يفتح آفاقاً جديدة للتبادل التجاري والاستثمار المشترك وزيادة الإيرادات الوطنية عبر تعزيز التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي. تعزيز الصادرات يمكن أن يكون له تأثير كبير على زيادة الإيرادات الوطنية، حيث يمكن لزيادة حجم الصادرات أن تؤدي إلى زيادة الإيرادات من العملات الأجنبية وتعزير التوازن التجاري للبلد (المصري، 2010).

بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز الشراكات الاقتصادية مع الدول الأخرى وتوقيع الاتفاقيات التجارية والاقتصادية، مما يمكن أن يفتح آفاقاً جديدة للتبادل التجاري والاستثمار المشترك وزيادة الإيرادات الوطنية عبر تعزيز التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي.

تحليل الاستراتيجيات المتاحة لزيادة الإيرادات الوطنية وتطبيقها في السياق السعودي

في السياق السعودي، هناك عدة استراتيجيات يمكن تحليلها وتطبيقها لزيادة الإيرادات الوطنية. أحد هذه الاستراتيجيات هو تنويع مصادر الدخل الوطني عبر تعزيز القطاعات غير النفطية مثل السياحة، والترفيه، والتصنيع. يمكن تعزيز هذه القطاعات بتوفير البنية التحتية المناسبة وتقديم الحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب (إبراهيم، 2015).

بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحسين كفاءة جمع الضرائب وتطوير النظام الضريبي بما يضمن تحصيل الضرائب بشكل عادل وفعال، مع مراعاة توجيه الإصلاحات الضريبية بشكل يحافظ على

التنافسية ويشجع على الاستثمار والنمو الاقتصادي. تطبيق هذه الاستراتيجيات يمكن أن يعزز الاستدامة المالية للدولة ويوفر الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في السياق السعودي، يمكن أيضاً استخدام سياسات تحفيزية لتعزيز الابتكار وتنويع الاقتصاد، مثل تقديم الحوافز والدعم المالي للشركات الناشئة والصناعات الإبداعية والتكنولوجية. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة القيمة المضافة وتوليد المزيد من الفرص الوظيفية وبالتالي زيادة الإيرادات الوطنية.

علاوة على ذلك، يمكن تطبيق سياسات لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في القطاعات المختلفة، مما يساهم في زيادة الإيرادات الضريبية وتحسين جودة الإدارة المالية واستخدام الموارد بكفاءة أكبر. تحقيق هذه الاستراتيجيات يمكن أن يعزز الثقة في الاقتصاد ويعزز الاستقرار المالي للبلاد، وبالتالي يساهم في زيادة الإيرادات الوطنية بشكل مستدام (إبراهيم، 2015).

في السياق السعودي، يمكن تحسين تعزيز الصادرات وتنويعها لزيادة الإيرادات الوطنية، من خلال التركيز على تطوير الصادرات غير النفطية مثل الصناعات التحويلية والزراعة والخدمات المتنوعة. يمكن تعزيز هذا الجانب من خلال تطوير البنية التحتية اللازمة وتحسين جودة المنتجات والخدمات لتلبية متطلبات الأسواق الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتماد سياسات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها نحو القطاعات ذات القيمة المضافة عالية، مما يمكن أن يساهم في زيادة الإنتاجية والتحديث التكنولوجي وتحسين مستوى الخدمات والمنتجات المقدمة، وبالتالي زيادة الإيرادات الوطنية. تطبيق هذه السياسات بشكل فعال يمكن أن يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي للبلاد. في السياق السعودي، يمكن استخدام سياسات تحفيزية لتعزيز الاستثمار في البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والمواصلات والطاقة، وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص

على المشاركة في مشاريع الشراكة العامة-الخاصة وتوفير الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين (إبراهيم، 2015).

بالإضافة إلى ذلك، يمكن تطبيق سياسات تعزيز التعليم وتطوير المهارات للشباب والعمالة الوطنية، مما يعزز قدرتهم على المساهمة في سوق العمل وتحقيق الإنتاجية، وبالتالي يمكن أن يزيد من الإيرادات الوطنية من خلال زيادة مساهمة العمالة في الناتج المحلي الإجمالي. تنفيذ هذه السياسات بشكل فعال يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي ويعزز الاستقرار المالي للبلاد.

في السياق السعودي، يمكن تعزيز الإيرادات الوطنية أيضاً من خلال تعزيز قطاع الطاقة المتجددة والاستثمار فيه بشكل أكبر، حيث تمتلك المملكة موارد هائلة من الطاقة الشمسية والرياح التي يمكن استغلالها بشكل فعال. يمكن زيادة الاستثمار في هذا القطاع من خلال تقديم الحوافز المالية وتشجيع الابتكار التقني في توليد الطاقة المتجددة.

علاوة على ذلك، يمكن تعزيز الإيرادات الوطنية من خلال تطبيق سياسات لزيادة الإنتاجية والكفاءة في قطاعات النفط والغاز، مثل تطوير التقنيات والممارسات الجديدة في استخراج وتكرير النفط والغاز، وتحسين الإدارة والتخطيط للموارد الطبيعية. تحقيق هذه الأهداف يمكن أن يعزز من عوائد القطاع النفطي ويسهم في تعزيز الإيرادات الوطنية بشكل عام (Matlay, 2006).

تحليل التحديات التي قد تواجه دمج ثقافة ريادة الأعمال وكيفية تحويلها إلى فرص لزيادة الإيرادات الوطنية

تحتوي دمج ثقافة ريادة الأعمال في السعودية قد يتمثل في التحول الثقافي الذي يتطلب تغييراً في العادات والتقاليد الاقتصادية والاجتماعية. قد تواجه المقاومة من بعض الأطراف التقليدية وتحتاج إلى جهود توعية وتنشيط لتعزيز فهم الفوائد الاقتصادية لريادة الأعمال وثقافة الابتكار.

معالجة هذه التحديات يمكن تحويلها إلى فرص لزيادة الإيرادات الوطنية من خلال تطوير برامج تعليمية وتدريبية تعزز ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب والمجتمع بشكل عام، بالإضافة إلى

إنشاء بنية داعمة تشجع على الابتكار وريادة الأعمال، مثل توفير التمويل والمساحة القانونية والبنية التحتية اللازمة لدعم نمو الشركات الناشئة والمبتكرة. باعتبارها محورا للتنمية الاقتصادية، يمكن أن تسهم ريادة الأعمال في تعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة الإيرادات من خلال توليد فرص عمل جديدة وتحفيز الابتكار والنمو الاقتصادي (Matlay, 2006).

تحول ثقافة ريادة الأعمال يمكن أن يواجه تحديات مثل نقص الخبرة في القيادة الريادية وقدرات إدارة المخاطر. من الضروري توفير برامج تدريبية وتطويرية للشباب والمهتمين بهذا المجال لتعزيز مهاراتهم في إدارة الأعمال والابتكار وتحمل المخاطر.

يمكن تحويل هذه التحديات إلى فرص لزيادة الإيرادات الوطنية من خلال توجيه الاستثمار نحو تطوير ودعم الشركات الناشئة والمبتكرة، وذلك عبر توفير الدعم المالي والتقني والتشريعي اللازم لتعزيز الابتكار وتشجيع ريادة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتوفير البيئة الملائمة لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الاقتصاد المحلي بشكل عام.

تحول ثقافة ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية يمكن أن يواجه تحديات فيما يتعلق بالتغيير الثقافي والتحول الاجتماعي. قد يتطلب هذا تعديلات في الأفكار التقليدية حول العمل والمسؤوليات الاجتماعية، وقد يحتاج إلى جهود مستمرة لتشجيع وتعزيز ثقافة الابتكار والمرونة.

من خلال إنشاء بيئة ملائمة وداعمة لريادة الأعمال، يمكن تحويل هذه التحديات إلى فرص لزيادة الإيرادات الوطنية. يمكن تعزيز الدعم للمبادرين والشركات الناشئة من خلال توفير التمويل والتدريب والإرشاد، مما يعزز الابتكار والنمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتشجيع الاستثمار وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز الاقتصاد المحلي ويزيد من الإيرادات الوطنية (Matlay, 2006).

تحويل ثقافة ريادة الأعمال إلى فرص لزيادة الإيرادات الوطنية يتطلب تطبيق استراتيجيات متعددة الأوجه. يمكن تشجيع الشركات الناشئة والمبتكرة على الاستفادة من البنية التحتية الرقمية المتطورة في المملكة وتشجيع الابتكار وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في عملياتها، مما يزيد من فعالية الإنتاج ويعزز قدرتها التنافسية على المستوى العالمي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن تشجيع ريادة الأعمال في القطاعات الواعدة مثل التقنية الحيوية والطاقة المتجددة، وتوفير الدعم المالي والتقني للشركات الناشئة في هذه القطاعات، مما يساهم في تحقيق تنوع مصادر الدخل وزيادة الإيرادات الوطنية بشكل مستدام. تحقيق هذه الأهداف يتطلب التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتوفير الدعم والبيئة الملائمة لنمو ريادة الأعمال وتحقيق الازدهار الاقتصادي (عبد الحافظ، 2016).

تحويل ثقافة ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية يتطلب إدراكًا للتحديات الثقافية والاجتماعية التي قد تعترض هذا العملية، مثل التقاليد والعادات والتوقعات المجتمعية. يمكن مواجهة هذه التحديات من خلال تعزيز التوعية وتنقيف الشباب والمجتمع بفوائد ريادة الأعمال وتأثيرها الإيجابي على الاقتصاد والمجتمع.

من جهة أخرى، يمكن تحويل هذه التحديات إلى فرص عبر توفير الدعم والتشجيع للمبادرين والشركات الناشئة لتطوير حلول مبتكرة لتلبية الاحتياجات المحلية والعالمية. يمكن توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الواعدة التي تعزز الابتكار وتحديث تغييرًا إيجابيًا في المجتمع وتعزيز التنمية الاقتصادية، مما يساهم في زيادة الإيرادات الوطنية وتحقيق الاستفادة الاقتصادية للبلاد.

دور ريادة الأعمال في التحول الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة

تعتبر ريادة الأعمال من أهم العوامل التي تساهم في التحول الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. من خلال تشجيع ودعم ريادة الأعمال، يتم تعزيز الابتكار

والإبداع وتحفيز نمو الشركات الناشئة والمبتكرة، مما يعزز تنويع مصادر الدخل الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي. بفضل ريادة الأعمال، يمكن توليد فرص عمل جديدة وتعزيز التنافسية الاقتصادية للمملكة على الصعيدين المحلي والعالمي.

علاوة على ذلك، تساهم ريادة الأعمال في تعزيز الاستدامة الاقتصادية من خلال تعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية وتحفيز الابتكار في القطاعات الحيوية مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الخضراء. بالتالي، تساهم ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الناشئة والمستدامة وتعزيز الاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية (عبد الحافظ، 2016).

تأثير ريادة الأعمال على التحول الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية يعكس دورها الحيوي في تعزيز الاقتصاد وتحقيق التنمية الشاملة. بفضل ريادة الأعمال، تتحول الأفكار الإبداعية إلى مشاريع ومنتجات تساهم في تنويع اقتصاد المملكة وتحسين مستوى الخدمات والمنتجات المتاحة. تساهم ريادة الأعمال أيضاً في خلق فرص عمل جديدة وتنشيط السوق الوطني، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويحد من البطالة والتفاوت الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل ريادة الأعمال على تعزيز الابتكار والتطوير التكنولوجي، وهو أمر ضروري لتحسين الإنتاجية ورفع كفاءة القطاعات المختلفة. بتشجيع ريادة الأعمال في القطاعات الحيوية مثل التقنية الحيوية والطاقة المتجددة، يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية غير المتجددة وتعزيز الاستدامة البيئية. بالتالي، يمكن القول بأن ريادة الأعمال تلعب دوراً حاسماً في تحقيق التحول الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية (عبد الحافظ، 2016).

تسهم ريادة الأعمال بشكل كبير في تحقيق التحول الاقتصادي والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية من خلال تعزيز الابتكار والإبداع وتحفيز نمو الشركات الناشئة والمبتكرة. بالتأثير على الهيكل الاقتصادي وتحديث القطاعات التقليدية، تسهم ريادة الأعمال في تعزيز التنوع الاقتصادي وتحسين إنتاجية الاقتصاد بشكل عام.

علاوة على ذلك، تساهم ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم الابتكار في القطاعات الخضراء والمستدامة مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيئية. بتحفيز الاستثمار في هذه القطاعات وتطويرها، يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية بطريقة تكون مستدامة بيئيًا واقتصاديًا على المدى الطويل. وبهذا الشكل، تكون ريادة الأعمال عنصرًا حاسمًا في تحقيق التحول الاقتصادي والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

ريادة الأعمال تعتبر محركًا رئيسيًا للتحول الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، حيث تساهم في تنوع مصادر الدخل وتحفيز الابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي. بفضل تشجيع ريادة الأعمال، يتم تعزيز البيئة الريادية وتوفير الفرص المناسبة للمبادرين والمبتكرين لتطوير أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع ناجحة (عبد الحافظ، 2016).

علاوة على ذلك، يمكن لريادة الأعمال أن تلعب دورًا مهمًا في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تعزيز القدرة على التكيف مع التحديات الاقتصادية والبيئية. عن طريق دعم الابتكار في القطاعات الخضراء والمستدامة، يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل يحافظ على البيئة ويوفر فرص عمل ونمو مستدام للمستقبل. وبالتالي، تعد ريادة الأعمال عاملاً أساسيًا في تحقيق التحول الاقتصادي والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

ريادة الأعمال تلعب دوراً حيوياً في تحقيق التحول الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. من خلال تعزيز الابتكار وتشجيع روح المبادرة والشجاعة في المجتمع، يمكن لريادة الأعمال تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة.

علاوة على ذلك، يمكن لريادة الأعمال أن تعمل كمحرك للتحول نحو الاقتصاد الرقمي والمعرفي، من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا والابتكار في جميع القطاعات. بتعزيز الاستثمار في الابتكار وتطوير البنية التحتية الرقمية، يمكن تحقيق التحول الرقمي الذي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ورفع مستوى الحياة للمواطنين في المملكة (Singh, 2008).

ريادة الأعمال تلعب دوراً حيوياً في دعم التحول الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. من خلال تعزيز بيئة ريادة مشجعة وتوفير الدعم اللازم للمبادرين والمبتكرين، يمكن لريادة الأعمال أن تساهم في تنمية القطاعات الجديدة وتعزيز الابتكار وخلق فرص العمل؛ بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم ريادة الأعمال في تعزيز التنمية المستدامة عن طريق التركيز على القضايا البيئية والاجتماعية، مثل الاستدامة البيئية وتوفير الفرص المتساوية للجميع. من خلال توجيه الاستثمارات نحو المشاريع الخضراء والاجتماعية، يمكن لريادة الأعمال أن تساهم في تعزيز الاستدامة وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل في المملكة.

ريادة الأعمال تعد عنصراً رئيسياً في تحقيق التحول الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. فهي تساهم في تعزيز الابتكار وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال تشجيع المبادرة والإبداع ودعم روح ريادة الأعمال.

علاوة على ذلك، يمكن لريادة الأعمال أن تساهم في التنمية المستدامة من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات وتعزيز المساواة الاقتصادية والاجتماعية. من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار في القطاعات الجديدة والناشئة، يمكن لريادة الأعمال أن تعزز النمو الاقتصادي المستدام وتحسن مستوى المعيشة للمواطنين في المملكة (Singh, 2008).

الفصل الثالث

تحليل نتائج الدراسة

نتائج السؤال الأول: مدى معرفتك بثقافة ريادة الأعمال في ضوء رؤية المملكة 2030

نتائج السؤال الثاني: أهم استراتيجيات ريادة الأعمال من وجهة نظر عينة الدراسة والتي يمكن أن

تزيد من الإيرادات الوطنية

نتائج المحور الرابع: دور الحكومة في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال

نتائج المحور الثاني: زيادة الإيرادات الوطنية في سياق تحقيق رؤية المملكة 2030

نتائج المحور الثالث: تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي

نتائج المحور الأول: دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي

الفصل الثالث

تحليل نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة ومناقشتها في ضوء أهداف وتساؤلات الدراسة وفروضها؛ ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

نتائج السؤال الأول: مدى معرفتك بثقافة ريادة الأعمال في ضوء رؤية المملكة 2030

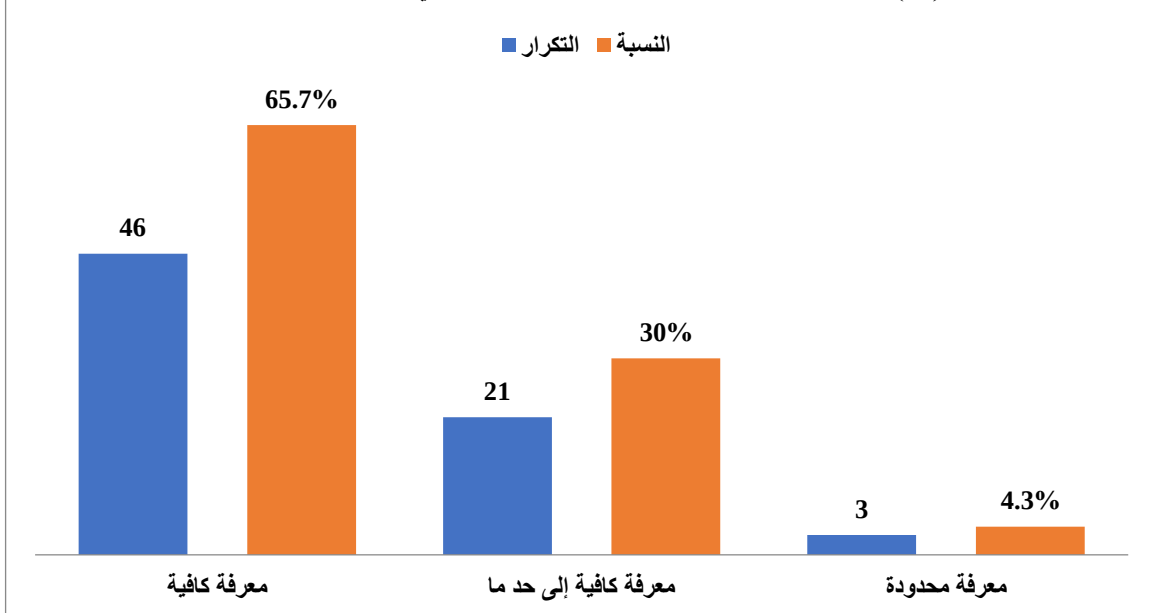
للوصول إلى وصف دقيق لخصائص عينة الدراسة تبعاً لمدى معرفتهم بثقافة ريادة الأعمال في ضوء رؤية المملكة 2030، تم استخراج التكرارات والنسب المئوية، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (11)

مدى معرفة عينة الدراسة بثقافة ريادة الأعمال في ضوء رؤية المملكة 2030

مدى المعرفة	التكرار	النسبة	الترتيب	قيمة كا ²	د ح ²	درجة الحرية
معرفة كافية	46	65.7%	1	131.00	0.00	2
معرفة كافية إلى حد ما	21	30.0%	2			
معرفة محدودة	3	4.3%	3			
المجموع	70	100%	-			

شكل (10): مدى معرفة عينة الدراسة بثقافة ريادة الأعمال في ضوء رؤية المملكة 2030



تشير بيانات الجدول (11) والشكل (10) إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً لمدى معرفتهم بثقافة ريادة الأعمال في ضوء رؤية المملكة 2030، حيث جاء معدل المعرفة "معرفة كافية" في المرتبة الأولى بواقع (46) تكراراً وبنسبة بلغت (65.7%)، وفي المرتبة الثانية المعرفة "معرفة كافية إلى حد ما" بواقع (21) تكراراً وبنسبة بلغت (30.0%) ثم المعرفة "معرفة محدودة" بواقع ثلاثة تكرارات وبنسبة بلغت (4.3%) من إجمالي عينة الدراسة.

ومن خلال الجدول والشكل السابقين يتضح أن قيمة كا2 (131.0) وهي دالة إحصائياً عند درجات حرية (2)، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.00)، وهي أقل من الخطأ الإحصائي المقبول، وهذا يعني أن النتيجة التي تم الحصول عليها من خلال متوسطات إجابات أفراد العينة على مدى معرفتهم بثقافة ريادة الأعمال في ضوء رؤية المملكة 2030 لا تعزى لعامل الصدفة، وإنما هي ذات موثوقية مرتفعة.

ويرى الباحث هذه النتيجة التي توصلت لها الدراسة فيما يتعلق بمدى معرفة عينة الدراسة من الخبراء والمتخصصين في ريادة الأعمال، بثقافة ريادة الأعمال في ضوء رؤية المملكة 2030، بأن هذا يدل على وجود قاعدة معرفة قوية ضمن المجتمع الاقتصادي وريادي الأعمال في السعودية، مما يؤكد على الأهمية التي توليها الدولة السعودية في هذا المجال ضمن استراتيجياتها لتحقيق رؤية المملكة 2030؛ كما أن هذا التوزيع المعرفي المرتفع لدى عينة الدراسة يدل على تقدم ملحوظ في تبني وفهم أهمية ريادة الأعمال كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والابتكار.

ومما سبق فإن هذه النتائج التي توصلت لها الدراسة، تتفق مع نتائج دراسة (عطية، 2021) التي بحثت في متطلبات تنمية ثقافة ريادة الأعمال بجامعة الملك خالد، حيث إنها تتشابه مع الدراسة الحالية في وجود تقدير مرتفع لأهمية ريادة الأعمال، مع التركيز على العقبات التي تعترض تحقيق

تلك الأهداف؛ كما أنَّها تتفق مع دراسة (الحاج، 2020) من حيث أن الحكومة السعودية تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق التحولات الاستراتيجية التي تدعم الابتكار وريادة الأعمال، وهو ما يظهر في كلا الدراستين من أنَّ السعودية تسعى جاهدة لتكون حكومة ريادية تدعم وتحفز القطاع الخاص وتعزز البيئة الاستثمارية لتحقيق الريادة في المجالات المختلفة.

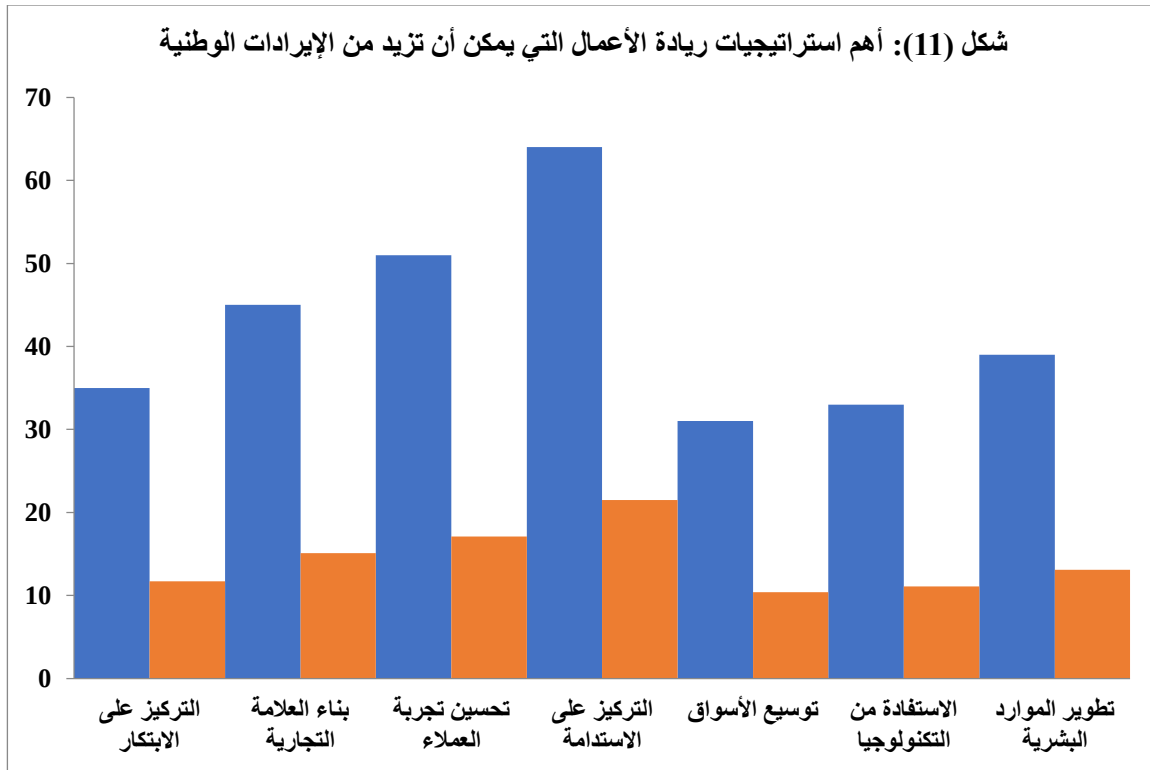
نتائج السؤال الثاني: أهم استراتيجيات ريادة الأعمال من وجهة نظر عينة الدراسة والتي يمكن أن تزيد من الإيرادات الوطنية (أكثر من خيار).

للوصول إلى وصف دقيق لخصائص عينة الدراسة تبعاً لأهم استراتيجيات ريادة الأعمال والتي يمكن أن تزيد من الإيرادات الوطنية، تم استخراج التكرارات والنسب المئوية، وبما أنَّ أفراد العينة سمح لهم باختيار أكثر من خيار فإن نسبة الخيار تساوي عدد الخيارات على مجموعها؛ وبهذا يمكننا أن نحسب نسبة التركيز التي تشير إلى أنَّه كلما ارتفعت هذه النسبة لخيار ما فإنها تشير إلى ارتفاع نسبة التركيز على هذا الخيار:

جدول رقم (12)

أهم استراتيجيات ريادة الأعمال التي يمكن أن تزيد من الإيرادات الوطنية

الترتيب	النسبة	التكرار	أهم الاستراتيجيات
5	11.7%	35	التركيز على الابتكار
3	15.1%	45	بناء العلامة التجارية
2	17.1%	51	تحسين تجربة العملاء
1	21.5%	64	التركيز على الاستدامة
7	10.4%	31	توسيع الأسواق
6	11.1%	33	الاستفادة من التكنولوجيا
4	13.1%	39	تطوير الموارد البشرية
-	100%	298	المجموع



تشير بيانات الجدول (12) والشكل (11) إلى توزيع عينة الدراسة تبعاً لأهم استراتيجيات ريادة الأعمال التي يمكن أن تزيد من الإيرادات الوطنية، إذ يتبين أن استراتيجية "التركيز على الاستدامة" قد جاءت في صدارة الاستراتيجيات وذلك بواقع (64) تكراراً وبنسبة بلغت (21.5%)، يليها في المرتبة الثانية استراتيجية "تحسين تجربة العملاء" بواقع (51) تكراراً وبنسبة بلغت (17.1%)، يليها في المرتبة الثالثة استراتيجية "بناء العلامة التجارية" بواقع (45) تكراراً وبنسبة بلغت (15.1%) من إجمالي عينة الدراسة.

أما المرتبة الرابعة فكانت لاستراتيجية: "تطوير الموارد البشرية" بواقع (39) تكراراً وبنسبة بلغت (13.1%)، تلتها استراتيجية: "التركيز على الابتكار" بواقع (35) تكراراً وبنسبة بلغت (11.7%)، وفي المرتبة السادسة استراتيجيتها: "الاستفادة من التكنولوجيا" بواقع (33) تكراراً

وبنسبة بلغت (11.1%)، وفي المرتبة السابعة والأخيرة استراتيجية: "توسيع الأسواق" بواقع (31)

تكراراً وبنسبة بلغت (10.4%) من إجمالي عينة الدراسة.

ويفسر الباحث هذه النتيجة التي توصلت لها الدراسة إلى أنّ تنوع الاستراتيجيات يمكن أن يسهم في زيادة الإيرادات الوطنية، ويعمل على تحسين تجربة العملاء، وتطوير العلامة التجارية كأولويات رئيسية؛ وبالتالي فإنّ هذه الاستراتيجيات تجمع بين الاهتمام بالابتكار والتكنولوجيا وتوسيع الأسواق، مما يعكس اتجاهاً واضحاً نحو تعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030 لتحقيق التحول الاقتصادي والتنمية الشاملة.

نتائج المحور الأول: دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي

للتعرّف على تقديرات أفراد العينة من الخبراء السعوديين الأكاديميين والمتخصصين بريادة الأعمال حول دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي بما يزيد من الإيرادات الوطنية وفقاً لرؤية المملكة 2030، تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجاباتهم، وفق المعادلة التالية:

الدرجة = (الحدّ الأعلى للبدل - الحدّ الأدنى للبدل) / عدد المستويات

$$1.33 = 3 / (1-5)$$

أولاً: (أقلّ من 2.33) درجة منخفضة من الموافقة.

ثانياً: (من 2.33 – أقلّ من 3.66) درجة متوسطة من الموافقة.

ثالثاً: (من 3.66 – 5.0) درجة مرتفعة من الموافقة.

وللإجابة عن هذا التساؤل، تم استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات

أفراد العينة على المحور الأول من محاور أداة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (13)

دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي

الرتبة	الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	2	هناك مبادرات واضحة من مجلس الوزراء السعودي لتعزيز ريادة الأعمال.	4.87	0.58	مرتفعة
2	3	يعتبر دمج ثقافة ريادة الأعمال أولوية ضمن استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي.	4.67	0.56	مرتفعة
3	8	هناك تعاون بين القطاع الخاص والحكومة لدعم ريادة الأعمال.	4.61	0.52	مرتفعة
4	4	هناك تنسيق فعال بين الجهات الحكومية لدعم ريادة الأعمال في السعودية.	4.59	0.54	مرتفعة
5	9	البرامج التدريبية والتوجيهية لرواد الأعمال متاحة ومتنوعة.	3.99	0.50	مرتفعة
6	10	تشجع الحكومة السعودية على الاستثمار في مشاريع ريادة الأعمال الناشئة.	3.89	0.53	مرتفعة
7	5	السياسات الحكومية تشجع على الابتكار والمبادرة في مجال ريادة الأعمال.	3.88	0.53	مرتفعة
8	1	يدعم مجلس الوزراء السعودي بنشاط دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجياته.	3.61	0.51	متوسطة
9	7	يعمل مجلس الوزراء السعودي على تقييم أثر دمج ثقافة ريادة الأعمال على الاقتصاد الوطني بشكل دوري.	3.58	0.59	متوسطة
10	6	توفر الحكومة السعودية موارد كافية لدعم رواد الأعمال.	3.22	0.55	متوسطة
المحور الأول ككل			4.09	0.56	مرتفعة

تشير نتائج الجدول (13) إلى أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد العينة لفقرات المحور

الأول تراوحت ما بين (3.22-4.87)، حيث جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على: "هناك

مبادرات واضحة من مجلس الوزراء السعودي لتعزيز ريادة الأعمال " في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (4.87) وانحراف معياري (0.58) وبدرجة مرتفعة من الموافقة، بينما جاءت الفقرة رقم (3) والتي تنصّ على: "يعتبر دمج ثقافة ريادة الأعمال أولوية ضمن استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي" في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي بلغ (4.67) وانحراف معياري (0.52) وبدرجة موافقة مُرتفعة.

وكانت الفقرة رقم (8) والتي تنصّ على: "هناك تعاون بين القطاع الخاص والحكومة لدعم ريادة الأعمال" قد حلت في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي بلغ (4.61) وانحراف معياري (0.52) وبدرجة موافقة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (4) والتي تنصّ على: "هناك تنسيق فعال بين الجهات الحكومية لدعم ريادة الأعمال في السعودية" في المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي بلغ (4.59) وانحراف معياري (0.54) وبدرجة موافقة مرتفعة.

أمّا الفقرة رقم (9) والتي تنصّ على: "البرامج التدريبية والتوجيهية لرواد الأعمال متاحة ومتنوعة" فقد حلت في المرتبة الخامسة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.99) وانحراف معياري (0.50) وبدرجة موافقة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (10) والتي تنصّ على: "تشجع الحكومة السعودية على الاستثمار في مشاريع ريادة الأعمال الناشئة" في المرتبة السادسة، بمتوسط حسابي بلغ (3.89) وانحراف معياري (0.53) وبدرجة موافقة مرتفعة.

في حين أنّ الفقرة رقم (5) والتي تنصّ على: "السياسات الحكومية تشجع على الابتكار والمبادرة في مجال ريادة الأعمال" قد حلت في المرتبة السابعة، بمتوسط حسابي بلغ (3.88) وانحراف معياري (0.53) وبدرجة موافقة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنصّ على: "يدعم مجلس الوزراء السعودي بنشاط دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجياته" في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ (3.61) وانحراف معياري (0.51) وبدرجة موافقة متوسطة.

وكانت الفقرة رقم (7) والتي تنص على: "يعمل مجلس الوزراء السعودي على تقييم أثر دمج ثقافة ريادة الأعمال على الاقتصاد الوطني بشكل دوري" قد حلت في المرتبة التاسعة، بمتوسط حسابي بلغ (3.58) وانحراف معياري (0.59) وبدرجة موافقة متوسطة؛ بينما جاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص على: "توفر الحكومة السعودية موارد كافية لدعم رواد الأعمال" في المرتبة العاشرة والأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.22) وانحراف معياري (0.55) وبدرجة موافقة متوسطة. كما تشير البيانات في الجدول السابق إلى أنّ المُتوسِّط الحسابي للمحور الأول ككل بلغ (4.09)، وبدرجة موافقة مرتفعة، وهذا يشير إلى أنّ معظم أفراد العيّنة من النخب المتخصصة بريادة الأعمال يرون أنّ دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي تتطلب وجود مبادرات واضحة من مجلس الوزراء السعودي لتعزيز ريادة الأعمال؛ ذلك أن هذا الدمج يعتبر أولوية ضمن الاستراتيجيات التي تعزز من الإيرادات الوطنية وبما يدعم رؤية المملكة 2030، وأن يتم العمل على التعاون المشترك ما بين القطاع الخاص والحكومة لدعم ريادة الأعمال.

ويفسر الباحث النتيجة التي توصلت لها الدراسة فيما يتعلق بدمج ثقافة ريادة الأعمال بأنّ هذا الدمج قد يكون عائد إلى الاعتراف المتزايد بأهمية ريادة الأعمال كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي والابتكار في السعودية، حيث تظهر البيانات أنّ هناك تقديراً واسع النطاق بين النخب المتخصصة للحاجة إلى استراتيجيات محددة تعمل على دمج ثقافة ريادة الأعمال بشكل فعال في السياسات الحكومية، وذلك لضمان تحقيق تحوّل اقتصادي وريادي شامل يواكب أهداف رؤية المملكة 2030 وللتأكد من أن النتيجة التي تمّ الحصول عليها من خلال إجابات عيّنة الدراسة من النخب المتخصصة في ريادة الأعمال ذات موثوقية عالية ولا تُعزى لعامل الصدفة، أجرى الباحث اختبار كا² (Chi2)، وجاءت النتائج كما يوضّحها الجدول الآتي:

جدول (14)

نتائج اختبار (χ^2) للمحور الأول

قيمة (χ^2)	درجات الحرية	الدالة الإحصائية
258.00	9	0.00

من خلال الجدول (14) يتضح أنَّ قيمة χ^2 بلغت (258.0) وهي دالة إحصائية عند درجات حرية (9)، إذ بلغت قيمة الدالة الإحصائية (0.00)، وهي أقل من الخطأ الإحصائي المقبول، وهذا يعني أنَّ النتيجة التي تمَّ الحصول عليها من خلال مُتوسّطات إجابات أفراد العينة حول دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي لا تُعزى لعامل الصدفة، وإنّما هي ذات موثوقية مرتفعة.

نتائج المحور الثاني: زيادة الإيرادات الوطنية في سياق تحقيق رؤية المملكة 2030

للتعرُّف على تقديرات أفراد العينة من الخبراء السعوديين الأكاديميين والمتخصصين بريادة الأعمال حول زيادة الإيرادات الوطنية في سياق تحقيق رؤية المملكة 2030، تمَّ حساب المُتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجاباتهم، وفق للمعادلة السابقة، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (15)

زيادة الإيرادات الوطنية في سياق تحقيق رؤية المملكة

الترتبة	الرقم	العبارات	المُتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	2	هناك تركيز على تطوير القطاعات غير النفطية لزيادة الإيرادات الوطنية	4.91	0.76	مرتفعة
2	8	يتم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لزيادة الإيرادات الوطنية	4.61	0.63	متوسطة
3	9	تطوير الموارد البشرية يعتبر عنصراً أساسياً لزيادة الإنتاجية والإيرادات الوطنية	4.58	0.53	متوسطة

الرتبة	الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
4	5	تحسين البنية التحتية يساهم في زيادة جاذبية الاستثمار وبالتالي الإيرادات الوطنية	4.18	0.61	مرتفعة
5	4	السياحة والترفيه تلعبان دورًا مهمًا في زيادة الإيرادات الوطنية	3.99	0.56	مرتفعة
6	1	تهدف رؤية المملكة 2030 إلى زيادة الإيرادات الوطنية من خلال تنويع مصادر الدخل	3.81	0.68	مرتفعة
7	6	هناك جهود لتحسين الكفاءة الحكومية لزيادة الإيرادات الوطنية	3.77	0.55	مرتفعة
8	7	تشجيع الصادرات غير النفطية يعد جزءًا من استراتيجية زيادة الإيرادات الوطنية	3.68	0.72	مرتفعة
9	3	الاستثمار في التقنيات الجديدة يعتبر ركيزة لزيادة الإيرادات الوطنية	3.62	0.58	مرتفعة
10	10	تحفيز الابتكار والبحث والتطوير يعتبر جزءًا من استراتيجية زيادة الإيرادات الوطنية	3.29	0.57	متوسطة
المحور الثاني ككل			4.04	0.62	مرتفعة

تشير نتائج الجدول (15) إلى أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد العينة لفقرات المحور

الثاني تراوحت ما بين (3.29- 4.91)، حيث جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنصّ على: "هناك تركيز على تطوير القطاعات غير النفطية لزيادة الإيرادات الوطنية" في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (4.91) وانحراف معياري (0.76) وبدرجة مرتفعة من الموافقة، بينما جاءت الفقرة رقم (8) والتي تنصّ على: "يتم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لزيادة الإيرادات الوطنية" في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي بلغ (4.61) وانحراف معياري (0.63) وبدرجة موافقة مُرتفعة.

وكانت الفقرة رقم (9) والتي تنصّ على: "تطوير الموارد البشرية يعتبر عنصرًا أساسيًا لزيادة الإنتاجية والإيرادات الوطنية" قد حلت في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي بلغ (4.58) وانحراف معياري (0.53) وبدرجة موافقة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (5) والتي تنصّ على: "تحسين

البنية التحتية يساهم في زيادة جاذبية الاستثمار وبالتالي الإيرادات الوطنية" في المرتبة الرابعة،
بمُتوسِّط حسابي بلغ (4.18) وانحراف معياري (0.61) وبدرجة موافقة مرتفعة.

أما الفقرة رقم (4) والتي تنصّ على: "السياحة والترفيه تلعبان دورًا مهمًا في زيادة الإيرادات الوطنية" فقد حلّت في المرتبة الخامسة، وبمُتوسِّط حسابي بلغ (3.99) وانحراف معياري (0.56) وبدرجة موافقة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنصّ على: "تهدف رؤية المملكة 2030 إلى زيادة الإيرادات الوطنية من خلال تنويع مصادر الدخل" في المرتبة السادسة، بمُتوسِّط حسابي بلغ (3.81) وانحراف معياري (0.68) وبدرجة موافقة مرتفعة.

في حين أنّ الفقرة رقم (6) والتي تنصّ على: "هناك جهود لتحسين الكفاءة الحكومية لزيادة الإيرادات الوطنية" قد حلّت في المرتبة السابعة، بمتوسط حسابي بلغ (3.77) وانحراف معياري (0.55) وبدرجة موافقة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنصّ على: "تشجيع الصادرات غير النفطية يعد جزءًا من استراتيجية زيادة الإيرادات الوطنية" في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ (3.68) وانحراف معياري (0.72) وبدرجة موافقة مرتفعة.

وكانت الفقرة رقم (3) والتي تنصّ على: "الاستثمار في التقنيات الجديدة يعتبر ركيزة لزيادة الإيرادات الوطنية" قد حلّت في المرتبة التاسعة، بمتوسط حسابي يبلغ (3.62) وانحراف معياري (0.58) وبدرجة موافقة متوسطة؛ بينما جاءت الفقرة رقم (10) والتي تنصّ على: "تحفيز الابتكار والبحث والتطوير يعتبر جزءًا من استراتيجية زيادة الإيرادات الوطنية" في المرتبة العاشرة والأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.29) وانحراف معياري (0.57) وبدرجة موافقة متوسطة.

كما تشير البيانات في الجدول السابق إلى أنّ المُتوسِّط الحسابي للمحور الثاني ككل بلغ (4.04)، وبدرجة موافقة مرتفعة، وهذا يشير إلى أنّ معظم أفراد العيّنة من النخب المتخصصة بريادة الأعمال يرون أنّ زيادة الإيرادات الوطنية في سياق تحقيق رؤية المملكة 2030، يمكن من

خلال التركيز على تطوير القطاعات غير النفطية، والعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والعمل على تطوير الموارد البشرية التي تعتبر عنصراً أساسياً في زيادة الإنتاجية والإيرادات الوطنية، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية بمت يساهم في زيادة جاذبية الاستثمار وبالتالي زيادة الإيرادات الوطنية.

ويفسر الباحث النتيجة التي توصلت لها الدراسة فيما يتعلق بزيادة الإيرادات الوطنية في سياق تحقيق رؤية المملكة 2030 بأنّ هذا قد يكون مردّه إلى الاستراتيجية المعتمدة من قبل الحكومة السعودية في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، وهو ما يعد جزءاً أساسياً من رؤية المملكة 2030، حيث تظهر النتائج أنّ هناك توافقاً كبيراً بين النّخب الاقتصادية من ريادة الأعمال، حول أهمية تطوير قطاعات اقتصادية كالسياحة والتكنولوجيا والتصنيع.

وللتأكد من أن النتيجة التي تمّ الحصول عليها من خلال إجابات عيّنة الدراسة من النّخب المتخصصة في ريادة الأعمال ذات موثوقية عالية ولا تُعزى لعامل الصدفة، أجرى الباحث اختبار كا² (Chi²)، وجاءت النتائج كما يوضّحها الجدول الآتي:

جدول (16)

نتائج اختبار (Chi²) للمحور الثاني

قيمة (Chi ²)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
345.00	9	0.00

من خلال الجدول (16) يتّضح أنّ قيمة كا² بلغت (345.0) وهي دالة إحصائياً عند درجات حرية (9)، إذ بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.00)، وهي أقلّ من الخطأ الإحصائي المقبول، وهذا يعني أنّ النتيجة التي تمّ الحصول عليها من خلال مُتوسّطات إجابات أفراد العيّنة حول زيادة الإيرادات الوطنية في سياق تحقيق رؤية المملكة 2030 لا تُعزى لعامل الصدفة، وإنّما هي ذات موثوقية مرتفعة.

نتائج المحور الثالث: تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي

للتعرّف على تقديرات أفراد العينة من الخبراء السعوديين الأكاديميين والمتخصصين بريادة

الأعمال حول تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي، تمّ حساب المُتوسّطات الحسابية

والانحرافات المعيارية لإجاباتهم، وفق للمعادلة السابقة، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (17)

تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي

الرتبة	الرقم	العبارات	المُتوسّط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	2	الشركات الناشئة تخلق فرص عمل جديدة وتساعد في تقليل البطالة	4.88	0.61	مرتفعة
2	7	تقدم الحكومة حوافز للشركات الناشئة لتعزيز النمو الاقتصادي	4.79	0.53	مرتفعة
3	4	تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعزز من استقرار الاقتصاد الوطني	4.71	0.59	مرتفعة
4	3	الابتكارات الناتجة عن ريادة الأعمال تزيد من القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي	4.58	0.56	مرتفعة
5	1	ريادة الأعمال تساهم بشكل مباشر في النمو الاقتصادي للمملكة	4.41	0.57	مرتفعة
6	5	الاستثمار في ريادة الأعمال يجذب رؤوس الأموال الأجنبية	3.82	0.66	مرتفعة
7	9	توجد علاقة إيجابية بين ريادة الأعمال والتصدير	3.57	0.62	متوسطة
8	10	ريادة الأعمال تعزز من ثقافة العمل الحر والمبادرة الفردية	3.44	0.69	متوسطة
9	8	التكنولوجيا والابتكار المرتبطان بريادة الأعمال يساهمان في تحسين الإنتاجية	2.86	0.58	متوسطة
10	6	يوجد تنوع في القطاعات الاقتصادية المستفيدة من ريادة الأعمال	2.81	0.61	متوسطة
المحور الثاني ككل					
			3.99	0.70	مرتفعة

تشير نتائج الجدول (17) إلى أن المُتوسّطات الحسابية لتقديرات أفراد العينة لفقرات المحور

الثالث تراوحت ما بين (2.81-4.88)، حيث جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنصّ على: "الشركات

الناشئة تخلق فرص عمل جديدة وتساعد في تقليل البطالة" في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (4.88) وانحراف معياري (0.61) وبدرجة مرتفعة من الموافقة، بينما جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنصّ على: "تقدم الحكومة حوافز للشركات الناشئة لتعزيز النمو الاقتصادي" في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي بلغ (4.79) وانحراف معياري (0.53) وبدرجة موافقة مُرتفعة.

وكانت الفقرة رقم (4) والتي تنصّ على: "تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعزز من استقرار الاقتصاد الوطني" قد حلت في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي بلغ (4.71) وانحراف معياري (0.59) وبدرجة موافقة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (3) والتي تنصّ على: "الابتكارات الناتجة عن ريادة الأعمال تزيد من القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي" في المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي بلغ (4.58) وانحراف معياري (0.56) وبدرجة موافقة مرتفعة.

أما الفقرة رقم (1) والتي تنصّ على: "ريادة الأعمال تساهم بشكل مباشر في النمو الاقتصادي للمملكة" فقد حلت في المرتبة الخامسة، وبمتوسط حسابي بلغ (4.41) وانحراف معياري (0.57) وبدرجة موافقة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (5) والتي تنصّ على: "الاستثمار في ريادة الأعمال يجذب رؤوس الأموال الأجنبية" في المرتبة السادسة، بمتوسط حسابي بلغ (3.82) وانحراف معياري (0.66) وبدرجة موافقة مرتفعة.

في حين أنّ الفقرة رقم (9) والتي تنصّ على: "توجد علاقة إيجابية بين ريادة الأعمال والتصدير" قد حلت في المرتبة السابعة، بمتوسط حسابي بلغ (3.57) وانحراف معياري (0.62) وبدرجة موافقة متوسطة، بينما جاءت الفقرة رقم (10) والتي تنصّ على: "ريادة الأعمال تعزز من ثقافة العمل الحر والمبادرة الفردية" في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ (3.44) وانحراف معياري (0.69) وبدرجة موافقة متوسطة.

وكانت الفقرة رقم (8) والتي تنص على: "التكنولوجيا والابتكار المرتبطان بريادة الأعمال يساهمان في تحسين الإنتاجية" قد حلت في المرتبة التاسعة، بمتوسط حسابي يبلغ (2.86) وانحراف معياري (0.58) وبدرجة موافقة متوسطة؛ بينما جاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص على: "يوجد تنوع في القطاعات الاقتصادية المستفيدة من ريادة الأعمال" في المرتبة العاشرة والأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.81) وانحراف معياري (0.61) وبدرجة موافقة متوسطة.

كما تشير البيانات في الجدول السابق إلى أنّ المُتوسِّط الحسابي للمحور الثالث ككل بلغ (3.99)، وبدرجة موافقة مرتفعة، وهذا يشير إلى أنّ معظم أفراد العيّنة من النخب المتخصصة بريادة الأعمال، يعتقدون أنّ تأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي، يمكن أن يتأتى من خلال مساهمة الشركات الناشئة على خلق فرص عمل جديدة وبالتالي تقليل البطالة، وأن تعمل الحكومة بالتوازي مع ذلك إلى تقديم حوافز لهذه الشركات الناشئة، ودعمها وتطويرها بحثها على الابتكار الذي من شأنه أن يعزز من استقرار اقتصاد المملكة ويزيد من القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي.

ويفسر الباحث النتيجة التي توصلت لها الدراسة فيما يتعلق بتأثير ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي بأنّ هذا قد يكون مردّه إلى الدور الحيوي الذي تقوم به الشركات الناشئة في تحفيز الابتكار وإيجاد فرص عمل، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليل معدلات البطالة؛ فالشركات الناشئة غالبًا ما تكون مصادر للحلول المبتكرة التي تتجاوز التقليدية، وتوفيرها لفرص العمل يعزز من تنوع الاقتصاد ويحفز القطاعات الأخرى.

وللتأكد من أن النتيجة التي تمّ الحصول عليها من خلال إجابات عيّنة الدراسة من النخب المتخصصة في ريادة الأعمال ذات موثوقية عالية ولا تُعزى لعامل الصدفة، أجرى الباحث اختبار كا² (Chi2)، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (18)

نتائج اختبار (χ^2) للمحور الثالث

قيمة (χ^2)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
289.00	9	0.00

من خلال الجدول (18) يتضح أنَّ قيمة χ^2 بلغت (289.0) وهي دالة إحصائية عند درجات حرية (9)، إذ بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.00)، وهي أقل من الخطأ الإحصائي المقبول، وهذا يعني أنَّ النتيجة التي تمَّ الحصول عليها من خلال مُتوسّطات إجابات أفراد العينة حول تأثير زيادة الأعمال على النمو الاقتصادي لا تُعزى لعامل الصدفة، وإنما هي ذات موثوقية مرتفعة.

نتائج المحور الرابع: دور الحكومة في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال

للتعرُّف على تقديرات أفراد العينة من الخبراء السعوديين الأكاديميين والمتخصصين بريادة الأعمال حول دور الحكومة في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال، تمَّ حساب المُتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجاباتهم، وفق للمعادلة السابقة، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (19)

دور الحكومة في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال

الرتبة	الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	10	توجد مبادرات حكومية لربط الجامعات ومراكز البحث بالقطاع الريادي	4.87	0.51	مرتفعة
2	7	توفر الحكومة حوافز للشركات التي تدعم الابتكار والتكنولوجيا	4.82	0.52	مرتفعة
3	9	تعزز السياسات الحكومية من ثقة المستثمرين في قطاع ريادة الأعمال	4.81	0.57	مرتفعة
4	2	توجد برامج حكومية لتدريب وتأهيل رواد الأعمال	4.61	0.53	مرتفعة
5	3	تشجع السياسات الضريبية على الاستثمار في المشاريع الناشئة	4.58	0.55	مرتفعة
6	4	يتم تسهيل إجراءات تأسيس الشركات الجديدة	4.18	0.67	مرتفعة
7	5	تدعم الحكومة البحث والتطوير في مجال ريادة الأعمال	3.99	0.59	مرتفعة
8	8	يتم تشجيع الاستثمار في الصناعات التكنولوجية والمعرفية	3.98	0.70	مرتفعة

الرتبة	الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
9	1	توفر الحكومة بيئة تشريعية ملائمة لنمو ريادة الأعمال	3.92	0.62	مرتفعة
10	6	توجد شراكات بين القطاع العام والخاص لدعم المشاريع الريادية	3.85	0.50	مرتفعة
المحور الثاني ككل			4.36	0.59	مرتفعة

تشير نتائج الجدول (19) إلى أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد العينة لفقرات المحور

الرابع تراوحت ما بين (3.85-4.87)، حيث جاءت الفقرة رقم (10) والتي تنصّ على: "توجد مبادرات حكومية لربط الجامعات ومراكز البحث بالقطاع الريادي" في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (4.87) وانحراف معياري (0.51) وبدرجة مرتفعة من الموافقة، بينما جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنصّ على: "توفر الحكومة حوافز للشركات التي تدعم الابتكار والتكنولوجيا" في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي بلغ (4.82) وانحراف معياري (0.52) وبدرجة موافقة مُرتفعة.

وكانت الفقرة رقم (9) والتي تنصّ على: "تعزز السياسات الحكومية من ثقة المستثمرين في قطاع ريادة الأعمال" قد حلّت في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي بلغ (4.81) وانحراف معياري (0.57) وبدرجة موافقة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنصّ على: "توجد برامج حكومية لتدريب وتأهيل رواد الأعمال" في المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي بلغ (4.61) وانحراف معياري (0.53) وبدرجة موافقة مرتفعة.

أما الفقرة رقم (3) والتي تنصّ على: "تشجع السياسات الضريبية على الاستثمار في المشاريع الناشئة" فقد حلّت في المرتبة الخامسة، وبمتوسط حسابي بلغ (4.58) وانحراف معياري (0.55) وبدرجة موافقة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (4) والتي تنصّ على: "يتم تسهيل إجراءات تأسيس الشركات الجديدة" في المرتبة السادسة، بمتوسط حسابي بلغ (4.18) وانحراف معياري (0.67) وبدرجة موافقة مرتفعة.

في حين أنّ الفقرة رقم (5) والتي تنص على: "تدعم الحكومة البحث والتطوير في مجال ريادة الأعمال" قد حلت في المرتبة السابعة، بمتوسط حسابي بلغ (3.99) وانحراف معياري (0.59) وبدرجة موافقة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (8) والتي تنص على: "يتم تشجيع الاستثمار في الصناعات التكنولوجية والمعرفية" في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ (3.98) وانحراف معياري (0.70) وبدرجة موافقة مرتفعة.

وكانت الفقرة رقم (1) والتي تنص على: "توفر الحكومة بيئة تشريعية ملائمة لنمو ريادة الأعمال" قد حلت في المرتبة التاسعة، بمتوسط حسابي يبلغ (3.92) وانحراف معياري (0.62) وبدرجة موافقة مرتفعة؛ بينما جاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص على: "توجد شركات بين القطاع العام والخاص لدعم المشاريع الريادية" في المرتبة العاشرة والأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.85) وانحراف معياري (0.50) وبدرجة موافقة مرتفعة.

كما تشير البيانات في الجدول السابق إلى أنّ المتوسط الحسابي للمحور الرابع ككل بلغ (4.36)، وبدرجة موافقة مرتفعة، وهذا يشير إلى أنّ معظم أفراد العينة من النخب المتخصصة بريادة الأعمال يرون أنّ هناك دور للحكومة السعودية في تعزيز ريادة الأعمال، حيث توفر الحكومة مبادرات لربط الجامعات ومراكز البحث بالقطاع الريادي، وتقدم حوافز للشركات التي تدعم الابتكار والتكنولوجيا، وهو ما يعزز السياسات الحكومية من ثقة المستثمرين في قطاع ريادة الأعمال.

وللتأكد من أن النتيجة التي تم الحصول عليها من خلال إجابات عينة الدراسة من النخب المتخصصة في ريادة الأعمال ذات موثوقية عالية ولا تُعزى لعامل الصدفة، أجرى الباحث اختبار كا² (Chi2)، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (20)

نتائج اختبار (χ^2) للمحور الرابع

قيمة (χ^2)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
312.00	9	0.00

من خلال الجدول (20) يتضح أنّ قيمة χ^2 بلغت (312.0) وهي دالة إحصائية عند درجات حرية (9)، إذ بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.00)، وهي أقل من الخطأ الإحصائي المقبول، وهذا يعني أنّ النتيجة التي تم الحصول عليها من خلال متوسطات إجابات أفراد العينة حول دور الحكومة في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لا تُعزى لعامل الصدفة، وإنما هي ذات موثوقية مرتفعة.

اختبار الفروض:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في دمج ثقافة ريادة

الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي تبعاً لمتغيرات (النوع الاجتماعي،

العمر، قطاع العمل، مستوى التعليم، وعدد سنوات الخبرة) للمستجيبين.

الجدول (21)

نتائج اختبار تحليل التباين لفرضية الدراسة الأولى

المتغيرات	الفئات	المتوسط	الانحراف	قيمة ف	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
النوع الاجتماعي	أنثى	1.36	0.73	6.490	69	0.00
	ذكر	2.73	0.67			
	المجموع	4.09				
العمر	أقل من 40 سنة	1.34	0.55	0.821	69	0.634
	من 40-55 سنة	1.37	0.39			
	أكثر من 55 سنة	1.38	0.66			
	المجموع	4.09				
مستوى التعليم	بكالوريوس	1.03	0.59	0.786	69	0.748
	دبلوم عالي	1.02	0.62			
	ماجستير	1.04	0.67			
	دكتوراه	1	0.63			
	المجموع	4.09				
قطاع العمل	قطاع خاص	2.85	0.57	7.510	69	0.00
	قطاع حكومي	1.24	0.69			
	المجموع	4.09				

عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	1.34	0.71	0.801	69	0.713
		1.37	0.75			
		1.38	0.67			
		المجموع	4.09			

تظهر نتائج الجدول رقم (21) عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين استجابات أفراد عينة الدراسة في دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي تعزى لمتغيرات (العمر، مستوى التعليم، عدد سنوات الخبرة)؛ وذلك من خلال النظر على قيمة الدلالة الإحصائية المرتبة بهم والتي بلغت (0.634) للعمر، و (0.748) لمستوى التعليم، و (0.713) لعدد سنوات الخبرة، وهذه القيم أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). وعند النظر على المتوسطات الحسابية لفئات المتغيرات الديموغرافية (العمر، مستوى التعليم، وعدد سنوات الخبرة) نجدها متقاربة من بعضها البعض مما يؤكد صحة النتيجة التي خرجنا بها.

كما تظهر بيانات الجدول السابق رقم (21) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين استجابات أفراد عينة الدراسة في دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي تعزى لمتغير (النوع الاجتماعي، قطاع العمل)؛ وذلك من خلال النظر على قيمة الدلالة الإحصائية المرتبطة بهما والتي بلغت (0.00) وهذه القيمة أصغر من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)؛ وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية لفئات متغيرات: (النوع الاجتماعي، وقطاع العمل) نجدها بعيدة قليلاً عن بعضها البعض مما يؤكد صحة النتيجة التي خرجنا بها، وكانت الفروق لصالح الذكور لفئة النوع الاجتماعي بمتوسط حسابي بلغ (2.73)، ولصالح "القطاع الخاص" ضمن متغير قطاع العمل، بمتوسط حسابي بلغ (2.85).

ويفسر الباحث هذه النتائج التي توصلت لها الدراسة، فيما يتعلق بالفروق التي ظهرت في متغير النوع الاجتماعي وكانت لصالح الذكور، قد يكون ذلك مرده إلى عدة عوامل منها أنه في الكثير من البيئات الاقتصادية، لا يزال الذكور يحظون بفرص أكبر للتمكين في مجال العمل والأعمال التجارية، ما قد يعزز من مهاراتهم وتقبلهم لثقافة ريادة الأعمال؛ بالإضافة إلى أن الأدوار الجنسانية التقليدية قد تكون سبباً في التأثير على إدراك واستيعاب النساء لثقافة ريادة الأعمال بطريقة مختلفة عن الرجال؛ أما فيما يتعلق بالفروق التي هي لصالح القطاع الخاص، قد يكون ذلك مرده إلى أن

العاملين في القطاع الخاص يميلون إلى تبني ممارسات أكثر ابتكاراً ومرونة في العمل، ما يوفر بيئة محفزة لريادة الأعمال؛ بالإضافة إلى أنّ الشركات في القطاع الخاص قد تشجع بشكل أكبر على الإبداع وتحمل المخاطر، الأمر الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بثقافة ريادة الأعمال.

2. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين مستوى دمج ثقافة ريادة الأعمال في

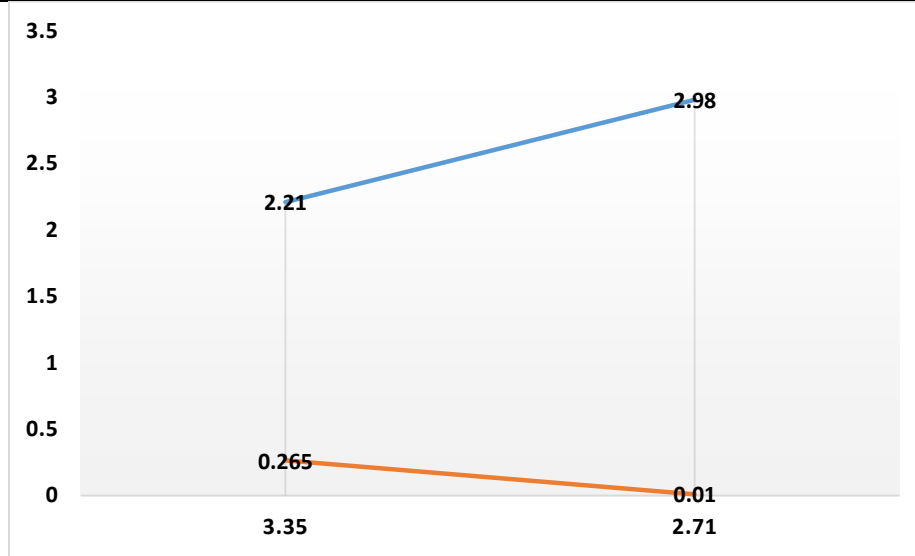
استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي والتأثير المترتب على النمو الاقتصادي والإيرادات

الوطنية في سياق تحقيق رؤية المملكة 2030.

جدول رقم (22)

العلاقة بين دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي وزيادة نمو الإيرادات الوطنية

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	الاتجاه	القوة	مستوى الدلالة
دمج ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي	3.35	2.21	**0.265	طرديّة موجبة	مُتوسّطة	0.01
زيادة نمو الإيرادات الوطنية	2.71	2.98				



تُشير بيانات الجدول السابق إلى وجود علاقة ارتباطية ذات اتجاه "طرديّة موجبة"، ومُتوسّطة القوة بين دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي وبين زيادة نمو الإيرادات الوطنية، وكان معامل الارتباط ($**0.265$) وهي دالّة عند مستوى (0.01) أي أنّه كلما زاد مقدار الاعتماد على دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي كلما زاد ذلك من نمو الإيرادات الوطنية.

الخاتمة

أولاً: أبرز النتائج

1. تبين نتائج الدراسة وجود مستوى معرفة متقدم بثقافة ريادة الأعمال لدى غالبية المشاركين في العينة، حيث أفاد 65.7% منهم بأن لديهم معرفة كافية بثقافة ريادة الأعمال في ضوء رؤية المملكة 2030، وهو ما يعني الأهمية الكبيرة التي توليها السياسات السعودية لريادة الأعمال كعنصر حيوي في استراتيجيتها الاقتصادية والتنموية.
2. تظهر نتائج الدراسة بأنّ هناك وعياً متزايداً بين أفراد العينة حول أهمية الاستدامة في ريادة الأعمال كوسيلة لزيادة الإيرادات الوطنية، مما يدل على تقدير العينة للأثر طويل المدى للاستدامة على الاقتصاد الوطني وتحقيق الأهداف المستدامة ضمن رؤية المملكة 2030.
3. اظهر نتائج الدراسة بأنّ تحسين تجربة العملاء وبناء العلامة التجارية كعوامل رئيسية لاستقطاب وإبقاء العملاء، يعزز الإيرادات الوطنية ويعمق الهوية التجارية في السوق السعودي، وهو ما يؤكد على أهمية الجودة والابتكار في الخدمات والمنتجات كمحركات أساسية للنمو الاقتصادي في المملكة.
4. تشير نتائج الدراسة إلى أن المجتمع السعودي يُقدّر جهود الحكومة في دعم وتعزيز ريادة الأعمال كجزء أساسي من استراتيجيات التنمية الوطنية، وأنّ هناك دور محوري تقوم عليه المبادرات الحكومية في تحفيز الابتكار وتطوير الاقتصاد الوطني.
5. تظهر نتائج الدراسة بأنّ النجاح في دمج ثقافة ريادة الأعمال ضمن الاستراتيجيات الوطنية يتطلب مشاركة فعالة من كل من القطاع العام والخاص، مما يعزز بناء بيئة مواتية للابتكار وريادة الأعمال بما يتوافق مع أهداف رؤية 2030.

6. تبين نتائج الدراسة بأنّ هناك تركيزاً ملحوظاً على تطوير القطاعات غير النفطية لزيادة الإيرادات الوطنية، مما يسهم في تحقيق استدامة النمو الاقتصادي والاستقرار المالي طويل الأمد في إطار رؤية المملكة 2030.

7. تبين نتائج الدراسة بأنّ الحكومة السعودية تسعى إلى بيئة اقتصادية مواتية تُعزز من جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتُحسن من جودة البنية التحتية، مما يعد عناصر أساسية لضمان النمو الاقتصادي المستدام.

8. تظهر نتائج الدراسة بأنّ الشركات الناشئة تلعب دوراً محورياً في تقليل البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، مما يشير إلى التأثير الإيجابي الملموس لريادة الأعمال على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

9. تظهر نتائج الدراسة بأنّ الحكومة السعودية تعتبر التعليم والبحث جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتها لتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، وذلك بدعم الابتكار والتطوير الذي يمكن أن يأتي من هذه المؤسسات، مما يسهم في نمو وتطور الاقتصاد الوطني.

10. وجود علاقة ارتباطية ذات اتجاه "طردية موجبة"، ومتوسطة القوة بين دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي وبين زيادة نمو الإيرادات الوطنية.

11. عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات أفراد عينة الدراسة في دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي تعزى لمتغيرات (العمر، مستوى التعليم، عدد سنوات الخبرة).

12. وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات أفراد عينة الدراسة في دمج ثقافة ريادة الأعمال في استراتيجيات مجلس الوزراء السعودي تعزى لمتغير (النوع الاجتماعي، قطاع العمل، وكانت الفروق لصالح الذكور لفئة النوع الاجتماعي

بمتوسط حسابي بلغ (2.73)، ولصالح "القطاع الخاص" ضمن متغير قطاع العمل، بمتوسط حسابي بلغ (2.85).

ثانياً: التوصيات

1. العمل على توسيع برامج التوعية والتعليم بريادة الأعمال لشمول المزيد من الفئات المجتمعية، وذلك لتعزيز الفهم والإقبال على ريادة الأعمال بشكل أوسع.
2. دمج مفاهيم الاستدامة ضمن الاستراتيجيات الريادية لزيادة الإيرادات الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تشجيع المشاريع الريادية التي تعتمد على الابتكارات المستدامة والصديقة للبيئة.
3. التركيز على تحسين تجربة العملاء وتقوية العلامات التجارية للشركات الناشئة من خلال ورش عمل وبرامج تدريبية تُركز على جودة الخدمة والابتكار في المنتجات.
4. الاستمرار في تطوير وتعزيز السياسات الحكومية الداعمة لريادة الأعمال من خلال زيادة المبادرات والبرامج الحكومية التي تشجع على الابتكار وربط القطاع الأكاديمي بالقطاع الريادي.
5. تحفيز التعاون بين القطاع العام والخاص لإنشاء بيئة مواتية للابتكار وريادة الأعمال، وذلك بإنشاء شراكات استراتيجية تعزز تبادل المعرفة والموارد.
6. دعم وتطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية لتعزيز الإيرادات الوطنية وتحقيق استدامة اقتصادية، خصوصاً في المجالات التكنولوجية والمعرفية.
7. تعزيز جودة البنية التحتية وتقديم حوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية لتحفيز النمو الاقتصادي وتطوير المشاريع الريادية.

8. توفير المزيد من الدعم للشركات الناشئة كوسيلة لتقليل معدلات البطالة وخلق فرص عمل جديدة، من خلال تسهيلات مالية وإدارية.

9. استثمار المزيد في البحث العلمي والتعليم لدعم الابتكار وريادة الأعمال، وتشجيع الجامعات ومراكز البحث على العمل المباشر مع القطاع الريادي لتطوير حلول مبتكرة تخدم الاقتصاد الوطني.

ثالثاً: المقترحات البحثية

1. دراسة تأثير البرامج التعليمية الموجهة نحو ريادة الأعمال على الطلاب في المرحلة الجامعية ومدى فعاليتها في تعزيز المهارات الريادية بين الطلاب وطرق تحسينها لتلبية متطلبات الاقتصاد الريادي.

2. البحث في تأثير الحوافز الحكومية على نجاح الشركات الناشئة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني، مع التركيز على تحليل الفجوات في السياسات الحالية واقتراح تحسينات.

3. دراسة العلاقة بين الثقافة الريادية والابتكار في القطاع الخاص، من خلال استكشاف كيفية تأثير الثقافة الريادية على معدلات الابتكار داخل الشركات الخاصة السعودية وتحديد العوامل التي تعزز من هذه العلاقة.

4. تحليل البنية التحتية الريادية في السعودية وتأثيرها على نمو الشركات الناشئة، من خلال تقييم شامل للبنية التحتية المتاحة لرواد الأعمال في السعودية وكيفية تأثيرها على نجاح الشركات الناشئة.

المراجع والمصادر

- إبراهيم، عصام سيد أحمد السعيد.(2015). التعليم الريادي: مدخل لدعم توجه طلاب الجامعة نحو الريادة والعمل الحر. مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، العدد 18.
- البراشدية، حفيظة والظفري، سعيد (2023). اتجاهات طلبة التعليم العالي بسلطنة عمان نحو ريادة الأعمال وتحدياتها والحلول المقترحة. مجلة جامعة قطر، مج21، ع21.
- حسنين، هدى (2021). دور ريادة الأعمال في تحقيق التنافسية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الاقتصاد والأعمال، مج2، ع3، ص141-183.
- الحشوة، ماهر.(2012). التربية من أجل الريادة في فلسطين: دراسة استكشافية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية(ماس)، فلسطين.
- الصبيحي، شاكراً (2022). ريادة الأعمال والتنمية. ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عبد الحافظ، ثروت عبد الحميد.(2016). الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (167) الجزء الأول.
- عرقوب، خديجة (2023). دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم ريادة الأعمال الرقمية دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم ريادة الأعمال الرقمية. مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مج6، ع1، ص69-78.
- عمّار، أحمد (2019). رأس المال البشري: الاستثمار في ريادة الأعمال. ط1، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- المصري، منذر.(2010). التعليم للريادة في الدول العربية، عمان ، الأردن.
- المطيري، صفاء.(2019). التعلم الريادي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- موسى، أحمد (2018). منظومة ريادة الأعمال بجامعات كل من سنغافورة وتايوان والمملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة. مجلة كلية التربية جامعة الأزهر، ع178.

Charney, A. and G.D.Libecap.(2000). Impact Entrepreneurship Education.

Kansas city,MO:Kauffman Center for Entrepreneurial Leadership.

Doran, J; McCarthy, N; O'Connor, M; Nsiah, C. (2023). The role of entrepreneurship in stimulating economic growth in developed and developing countries. ***Cogent Economics & Finance***, Vol6, Issue1.

Matlay.H.(2006). Researching entrepreneurship and education Part 2: What is entrepreneurship education and does it matter?.Education and Training.48,704-718.

Singh, R. (2008). The shortage of Academically trained entrepreneurship faculty: implication , challenger and opportunities. Journal of Entrepreneurship Education.11,117-131.